السوق المشتركة لشرق وجنوبي إفريقيا

الاجتماع السابع لرؤساء اللجنة الفرعية للجمارك

الاجتماع افتراضي

27-29 سبتمبر 2021

مسودة التقرير عن سير العمل في تنفيذ برنامج العمل للجمارك وتيسير التجارة
للسنوات الثلاثة 2018-2020

مع المقترحات للفترة 2021-2023

الموضوع: "الكوميسا نحو التكامل الاقتصادي الرقمي"

**COMMON MARKET FOR EASTERN**

**AND SOUTHERN AFRICA**

**Seventh Meeting of the Heads of Customs Sub-Committee**

Virtual Meeting

**27-29 September 2021**

**DRAFT PROGRESS REPORT ON IMPLEMENTATION OF THE**

**CUSTOMS AND TRADE FACILITATION THREE-YEAR WORK PROGRAMME (2018- 2020)**

**AND PROPOSALS FOR 2021-2023**

التوزيع:

محدود

CS / TC / HOCSC / VII / 21/6

الملحق السادس عشر

سبتمبر 2021

الأصل: الإنجليزية

السوق المشتركة لشرق وجنوبي إفريقيا

الاجتماع السابع لرؤساء اللجنة الفرعية للجمارك

الاجتماع افتراضي

27-29 سبتمبر 2021

مسودة التقرير عن سير العمل في تنفيذ برنامج العمل للجمارك وتيسير التجارة للسنوات الثلاثة 2018-2020

مع المقترحات للفترة 2021-2023

الموضوع: "الكوميسا نحو التكامل الاقتصادي الرقمي"

CC / AS-eck (2021)

المحتويات

[1 التقدم في تنفيذ برنامج العمل 7](#_Toc82463386)

[2 التحديات الرئيسية التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذ برنامج العمل 7](#_Toc82463387)

[3 الدورة التالية لبرنامج عمل تيسير التجارة والجمارك 8](#_Toc82463388)

[خطة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط ​​2021-2025 في إطار نموذج تكامل السوق (تدخلات مختارة) 8](#_Toc82463389)

[4 النتائج والتوصيات 12](#_Toc82463390)

[الملحق الأول: التقرير المرحلي عن برنامج عمل الجمارك وتيسير التجارة (2018-2020) 14](#_Toc82463391)

[5 الملحق الأول: وضع الدول الأعضاء في منطقة الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة في الكوميسا ومواءمتها مع لوائح الكوميسا لإدارة الجمارك، وجدول تسميات التعريفة الجمركية، والتعرفة الجمركية الخارجية 59](#_Toc82463392)

[6 الملحق الثاني: مشروع برنامج عمل الجمارك وتيسير التجارة 2021-2023 61](#_Toc82463393)

المختصرات

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| AEO | Authorized Economic Operators | المشغلون الاقتصاديون المعتمدونالمشغلين الاقتصاديين المعتمدين |
| AfDB | African Development Bank | بنك التنمية الأفريقي |
| AUC | Africa Union Commission | مفوضية الاتحاد الإفريقي |
| ASYCUDA | Automated System for Customs Data | النظام الآلي للبيانات الجمركية |
| BOI | Binding Origin Information | معلومات المنشأ الـمُلزِمة |
| BTI | Binding Tariff Information | معلومات التعرفة الـمُلزِمة |
| CARSC | Customs Automation Regional Support Centre | مركز الدعم الإقليمي لأتمتة الجمارك |
| CHCSC | COMESA Heads of Customs Sub-Committee  | اللجنة الفرعية لرؤساء للجمارك بالكوميسا |
| CBM | Coordinated Border Management | الإدارة المنسقة للحدود  |
| CET | Customs External Tariff | التعرفة الجمركية الخارجية |
| CTN | Customs Tariff Nomenclature | جدول تسميات التعريفة الجمركية |
| RKC | Revised Kyoto Convention  | اتفاقية كيوتو المعدلة |
| CMR | Customs Management Regulations | لوائح إدارة الجمارك |
| COMESA | Common Market for Eastern and Southern Africa | السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا |
| COVID-19 | Coronavirus Disease 2019 | مرض فيروس كورونا 2019 |
| CTN | Customs Tariff Nomenclature | جدول التعريفة الجمركية |
| DFTA | Digital Free Trade Area initiative | مبادرة منطقة التجارة الحرة الرقمية |
| eCO | Electronic Certificate of Origin | شهادة المنشأ الإلكترونية |
| ECTS | Electronic Cargo Tracking System | نظام تتبع البضائع الإلكتروني |
| ECCAS | Economic Commission for Central African States | اللجنة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا |
| EDF 11 | 11th European Development Fund | صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر |
| eSWS | Electronic Single Window System | نظام النافذة الواحدة الإلكتروني |
| EU | European Union | الإتحاد الأوربي |
| FTA | Free Trade Area | منطقة التجارة الحرة |
| GLTFP | Great Lakes Trade Facilitation Programme | برنامج تيسير تجارة البحيرات العظمى |
| HCSC | COMESA Heads of Customs Sub-Committee | رؤساء اللجنة الفرعية للجمارك بالكوميسا |
| HRC | Harmonized Road user charges  | رسوم مستخدمي الطريق المنسقة |
| HS | Harmonized Commodity Description and Coding System | النظام المنسق لوصف السلع وترميزها |
| ICT | Information and Communication Technologies | تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |
| IGAD | Intergovernmental Authority on Development | الهيئة البين حكوماتية للتنمية |
| IPR | Intellectual Property Right | حقوق الملكية الفكرية |
| IT | Information Technology | تكنولوجيا المعلومات |
| JICA | Japanese International Cooperation Agency | الوكالة اليابانية للتعاون الدولي |
| MTSP | Medium Term Strategic Plan | الخطة الإستراتيجية متوسطة المدى |
| MS | Member State | الدولة العضو |
| NEPAD | New Partnership for Africa’s Economic Development | الشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا |
| NTFC | National Trade Facilitation Committee | اللجنة الوطنية لتيسير التجارة |
| OSBP | One Stop Border Post | المحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة |
| PCA | Post Clearance Audit | التدقيق ما بعد التخليص الجمركي |
| RCTG | Regional Customs Transit Guarantee  | الضمان الإقليمي للعبور الجمركي  |
| REC | Regional Economic Community | الجماعة الاقتصادية الإقليمية |
| REPSS | Regional Payment and Settlement System | نظام الدفع والتسوية الإقليمي |
| RISM | Regional Integration Support Mechanism | آلية دعم التكامل الإقليمي |
| RMS | Risk Management System | نظام إدارة المخاطر |
| RTIP | Regional Trade Information Portal | البوابة الإقليمية لمعلومات التجارة  |
| SAD | Single Administrative Declaration | الإقرار الإداري الواحد |
| SADC | Southern African Development Community | الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي |
| SSCBTI | Small Scale Cross Border Trade Initiative | مبادرة التجارة عبر الحدود على نطاق صغير |
| STR | Simplified Trade Regime | نظام التجارة المبسطة |
| TFA | Trade Facilitation Agreement | اتفاقية تيسير التجارة |
| TFP | Trade Facilitation Programme | برنامج تيسير التجارة |
| TIP | Trade Information Portal | بوابة المعلومات التجارية |
| Treaty | The Treaty that established the COMESA | المعاهدة التي أنشأت الكوميسا |
| TRS | Time Release Study | دراسة مدة الإفراج الجمركي |
| TWG-CSW |  |  |
| TTCMS | Trade and Transport Corridor Monitoring System | نظام مراقبة ممرات التجارة والنقل |
| UNCTAD | The United Nations Conference on Trade and Development | مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية |
| WCO | World Customs Organization | منظمة الجمارك العالمية |
| WTO | World Trade Organization | منظمة التجارة العالمية |
| WTO-TFA |  | اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية |
| YC | Yellow Card (Third party motor vehicle insurance Scheme) | البطاقة الصفراء (نظام تأمين المركبات للطرف الثالث) |

مسودة التقرير عن سير العمل في تنفيذ برنامج العمل للجمارك وتيسير التجارة للسنوات الثلاثة 2018-2020

# التقدم في تنفيذ برنامج العمل

1. لقد تم الاضطلاع بالعمل، تماشيا مع قرارات مجلس الوزراء التي حثت الدول الأعضاء، من خلال الأمانة العامة، على تبادل أفضل الممارسات والدروس، سنويا، في مجال تنفيذها أدوات تيسير التجارة الجمركية. ذلك بالإضافة إلى حث هذه الدول الأعضاء لاعتماد أدوات الجمارك وتيسير التجارة الحديثة، بما يتماشى مع معاهدة الكوميسا، واتفاقية التجارة الدولية، وغيرها من اللوائح والقرارات والمعايير الدولية، بهدف تعزيز سلسلة التوريد التجارية المنسقة والموحدة، داخل المنطقة.
2. يتلخص التقرير المرحلي في ستة مجالات للتركيز الاستراتيجي، كما هو مبين في الملحق الأول، المرفق.

# التحديات الرئيسية التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذ برنامج العمل

1. في حين تم تحقيق بعض الإنجازات، كانت هناك أيضًا بعض التحديات التي تم مواجهتها، وتم تحديد ما يلي على أنها تحديات رئيسية:
2. الحد من القدرات المالية والتقنية والبشرية المطلوبة، على مستوى الدول الأعضاء، وكذلك على مستوى الأمانة.
3. لدى معظم الدول الأعضاء العديد من الانتماءات والالتزامات تجاه مجموعتين أو أكثر، من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مما يبرز تحديات بشأن الالتزامات التي يتعين على الدولة العضو المعينة الوفاء بها.
4. انخفاض مستويات تدجين الصكوك الإقليمية.
5. الحد من تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء.
6. ازدواجية ومنافسة بين البرامج المماثلة.
7. محدودية مشاركة القطاع الخاص في تطوير وتنفيذ برامج تيسير التجارة والجمارك.
8. ظهور جائحة كوفيد 19.
9. في برنامج العمل المقبل، من المتوقع أن تعزز الدول الأعضاء والأمانة التنسيق والتعاون، لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه، بالتعاون مع شركاء التنمية.

# الدورة التالية لبرنامج عمل تيسير التجارة والجمارك

1. تقوم الأمانة حاليًا بوضع اللمسات الأخيرة على الخطة الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة من 2021 إلى 2025، والتي سيكون لها تأثير على التدخلات الرئيسية، في إطار برنامج عمل الجمارك وتيسير التجارة، لدورة الثلاث سنوات القادمة.
2. أخذت الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المنقحة في الاعتبار الدوافع البيئية الاستراتيجية، مثل التحول إلى التشغيل الآلي لعمليات الإفراج الجمركي التنظيمية عبر الحدود، كاستجابة لوباء كوفيد 19، وتجربة الدول الأعضاء في تعبئة الموارد التقنية والمالية، وتنفيذ تدابير منظمة التجارة العالمية بشأن منطقة التجارة الحرة، واستمرار انخفاض مستويات التجارة البينية، وارتفاع تكاليف التجارة عبر الحدود، وانتشار الحواجز غير الجمركية.
3. حددت مسودة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل النتائج المخرجات التالية، في إطار مكون الجمارك وتيسير التجارة، مع مؤشرات الأداء المصاحبة لها:

## خطة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط ​​2021-2025 في إطار نموذج تكامل السوق (تدخلات مختارة)

|  |  |
| --- | --- |
| النتيجة أو المخرج | مؤشر |

|  |  |
| --- | --- |
| 1.1.2: تعزيز بيئة التجارة الإقليمية، من خلال تنفيذ أدوات الاتحاد الجمركي، وتيسير التجارة، بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات | 1.1.2.1: عدد أدوات الاتحاد الجمركي وتيسير التجارة ذات الأولوية التي نفذتها الدول الأعضاء في المنطقة |
|  | 1.1.2.2: مؤشر تدجين سياسة تكامل السوق في الكوميسا |
|  | 1.1.2.3: النسبة المئوية للسياسات والبرامج المتعلقة بالتجارة الإقليمية، التي تم تدجينها بنسبة 15 مليونًا على الأقل |
|  | 1.1.2.4: متوسط ​​الوقت اللازم لتخليص البضائع المستوردة عبر الحدود في الكوميسا |
|  | 1.1.2.5: متوسط ​​وقت التخليص للتصدير على طول الممرات التجارية الرئيسية داخل الكوميسا |
|  | 1.1.2.6: متوسط ​​تكاليف التجارة عبر الحدود في المنطقة |
|  | 1.1.2.7: النسبة المئوية للحواجز غير الجمركية المبلغ عنها بين الدول الأعضاء والتي تم إلغاؤها |
|  | 1.1.2.8: عدد النقاط الحدودية الرسمية التي لديها مكاتب دعم لتسهيل حركة مواطني الكوميسا عبر الدول الأعضاء |
|  | 1.1.2.9: عدد الدول الأعضاء التي أصدرت تأشيرات عند نقطة الدخول للمواطنين من جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 21 في الكوميسا |
|  | 1.1.2.10: عدد الدول الأعضاء التي تنفذ جانبًا واحدًا على الأقل من البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والخدمات |
|  | 1.1.2.11: عدد التوقيعات والتصديقات الواردة على بروتوكول حرية حركة السلع والخدمات |
|  | 1.1.2.12: عدد القضايا المتعلقة بالامتثال لاتفاقية الكوميسا المحالة إلى المحاكم |
|  | 1.1.2.13: عدد الدول الأعضاء في الكوميسا التي أصدرت وتطبق تشريعات مكافحة التزييف لمكافحة الاتجار في السلع المقلدة |
| 1.1.3: تحسين التكامل الاقتصادي الرقمي، من خلال تنفيذ أدوات اتفاقية التجارة الحرة الرقمية، بدعم من البنية التحتية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 1.1.3.1: قيمة الصادرات والواردات التي تتم من خلال منصة السوق عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية) |
|  | 1.1.3.2: عدد الدول الأعضاء المتصلة ببوابة معلومات التجارة الخاصة بالكوميسا  |
|  | 1.1.3.3: عدد الدول الأعضاء التي تطبق شهادة المنشأ الإلكترونية  |
|  | 1.1.3.4: عدد الدول الأعضاء التي تطبق أنظمة النافذة الواحدة الإلكترونية  |
|  | 1.1.3.5: عدد الدول الأعضاء المتصلة بمركز الدعم الإقليمي لأتمتة الجمارك والتي قامت بتنسيق مستنداتها الجمركية |
|  | 1.1.3.6: عدد الدول الأعضاء التي تطبق النظام الإلكتروني لتتبع ومراقبة الشحنات |
|  | 1.1.3.7: عدد الدول الأعضاء التي تستخدم نظام الدفع والتسوية الإقليمي، كمنصة للمعاملات الخاصة بها |
|  | 1.1.3.8: النسبة المئوية للمراكز الحدودية المدعومة ببنية تحتية حديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات |
|  | 1.1.3.9: عدد النساء المؤسسات التجارية تحت قيادة المرأة، والتي تتعامل من خلال منصة الكوميسا الرقمية |
|  | 1.1.3.10: عدد الدول الأعضاء التي لديها برامج لزيادة الوعي، وتعزيز مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بين صغار التجار عبر الحدود، لتمكينهم من استخدام منصات وخدمات الكوميسا الرقمية |
| 1.1.4: تعزيز الشراكة الإقليمية والقارية والدولية والتعاون والتعاضد والتواصل بشأن قضايا التجارة والجمارك | 1.1.4.1: عدد فعاليات ومنتديات تكامل السوق التي انعقدت بالاشتراك بين الكوميسا وشركاء إقليميين ودوليين آخرين |
|  | 1.1.4.2: عدد المبادرات بين القطاعين العام والخاص بشأن الجمارك الإقليمية ومسائل تيسير التجارة التي تم الاضطلاع بها |
|  | 1.1.4.3: عدد المنتديات الإقليمية للجان تيسير التجارة الوطنية بالكوميسا |
|  | 1.1.4.4: التركيبة الجنسانية في اللجان الوطنية لتيسير التجارة بالكوميسا |
|  | 1.1.4.5: عدد قرارات السياسة بشأن تكامل السوق، التي تم اتخاذها، بعد المشاركة التعاونية بين الكوميسا والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين |
|  | 1.1.4.6: المفاوضات التي جرى إكمالها، حول المرحلتين الأولى والثانية من اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية |
|  | 1.1.4.7: عدد الدول الأعضاء التي صادقت على اتفاقية التجارة الحرة الانتقالية، وأودعت وثائق تصديقها لدى رئيس فريق عمل الثلاثية  |
|  | 1.1.4.8: لمفاوضات الختامية حول المرحلتين الأولى والثانية من اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية  |
|  | 1.1.4.9: عدد الدول الأعضاء التي صادقت على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وأودعت وثائق تصديقها لدى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي |
| ****1.1.5: تعزيز القدرة على تنفيذ أجندة تكامل السوق الإقليمية، من قبل الدول الأعضاء وأمانة الكوميسا**** | 1.1.5.1: عدد برامج التدريب ذات الأولية، لبناء القدرات في مجال الجمارك والمسائل المتعلقة بالتجارة والتي تيسرها الكوميسا |
|  | 1.1.5.2:عدد الطلاب المتخرجين من جامعة الكوميسا الافتراضية، في مجال التكامل الإقليمي |
|  | 1.1.5.3:عدد الرجال والنساء المدربين على التجارة والجمارك |
|  | 1.1.5.4:عدد الدول الأعضاء التي تتلقى دعم بناء القدرات لتنفيذ أجندة تكامل السوق الإقليمي |
|  | 1.1.5.5:عدد برامج تنفيذ التكامل الإقليمي أو برامج المعونة، من أجل التجارة المعتمدة والمنفَّذة من قبل الدول الأعضاء |

1. في إطار دورة برنامج العمل التالية، توصي الأمانة العامة بإعطاء مجالات التركيز التالية أولوية قصوى:
2. تنفيذ الاتحاد الجمركي؛
3. تنفيذ أدوات تيسير التجارة الإقليمية، بما في ذلك خطة عمل اتفاقية التجارة الحرة الرقمية، بما يتماشى مع المعايير الدولية، وأفضل الممارسات مثل اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية؛
4. دعم تنفيذ التدابير ذات الأولية لمنظمة التجارة العالمية بشأن منطقة التجارة الحرة، التي لها تأثير على ترتيبات التجارة الإقليمية مثل العبور، والمشغلين الاقتصاديين المعتمدين (بما في ذلك إدارة المخاطر والتدقيق ما بعد التخليص الجمركي)، وبرنامج بناء القدرات المطلوب.
5. إن معظم التدخلات المدرجة في مصفوفة مراقبة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل أعلاه هي بالفعل جزء من برنامج عمل الجمارك وتيسير التجارة (2018-2020). ومعظم الأنشطة جارية، وقد تم ترحيلها إلى الدورة التالية من برنامج العمل. تم تحديث بعض المؤشرات في برنامج العمل لتتماشى مع أحكام الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المنقحة.
6. ترد المقترحات التفصيلية في الملحق الثاني، المرفق.

# النتائج والتوصيات

1. فلتحقيق النتائج المتوقعة من أجندة التكامل الاقتصادي الإقليمي، سيكون من المتوقع أن تواصل الدول الأعضاء تعاونها والتزامها، تجاه تنفيذ أجندة التكامل الإقليمي، التي تركز على تنفيذ تيسير التجارة، وتحديث عمليات الجمارك والحدود، وتعزيز رقمنة وترابط أنظمة الجمارك مع الأنظمة الحدودية الأخرى.
2. يُطلب من الاجتماع الإحاطة علما بالتقرير المرحلي المذكور أعلاه، عن برنامج تيسير التجارة والجمارك للكوميسا (2018-2020)، والنظر في التوصيات التالية:
3. يُطلب من الاجتماع النظر في المقترحات الخاصة بمتابعة برنامج تيسير التجارة والجمارك للكوميسا (2021-2023)، والذي يعطي الأولوية للأنشطة التي تؤدي إلى تنفيذ أدوات الاتحاد الجمركي للكوميسا وتيسير التجارة في الكوميسا ويوصي المجلس باعتماده من خلال لجنة التجارة والجمارك.
4. تقوم الأمانة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، بتعبئة الموارد المطلوبة لدعم تنفيذ برنامج العمل.
5. تقوم الأمانة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، بوضع وتنفيذ إطار للرصد والتقييم، بهدف تعزيز تنفيذ الأنشطة المخطط لها على المستويين الإقليمي والوطني.

## الملحق الأول: التقرير المرحلي عن برنامج عمل الجمارك وتيسير التجارة (2018-2020)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| البند | التوصيف | مؤشر الأداء | تحديث التقدم حتى سبتمبر 2021 |
|  | الهدف العام: تحسين التعاون الجمركي، وتسهيل التجارة، في جميع أنحاء المنطقة، مما يمكن أن يساعد الدولَ الأعضاء على تعزيز التجارة البينية، وجذب الاستثمارات إلى المنطقة، وتسريع النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة، والمضي قدمًا بشكل تدريجي نحو سوق مشتركة متكاملة واتحاد جمركي. |
| مجال التركيز الاستراتيجي الثاني: تبسيط ومواءمة التشريعات والإجراءات الجمركية |
|  | المُخرَج: التشريعات والإجراءات الجمركية المبسطة والمنسقة، والمطبقة في جميع الدول الأعضاء، بما يتماشى مع معاهدة الكوميسا، والمعايير الدولية، وأفضل الممارسات. | أن يتم تحقيق 85٪ من تطبيق التشريعات الجمركية المبسطة والمنسقة، في جميع الدول الأعضاء، بحلول عام 2020 |  |
| الأنشطة |
| 1.1 | تسهيل اعتماد وتنفيذ المبادرات الإقليمية، لتحديث وإصلاح الجمارك وإجراءات تيسير التجارة، مثل العبور، والبطاقات الصفراء، ورسوم مستخدمي الطرق المنسقة، والأحكام المسبقة (معلومات المنشأ الـمُلزِمة،معلومات التعرفة الـمُلزِمة)، وإدارة منطقة التجارة الحرة الرقمية، وشهادة المنشأ الإلكترونية، والنافذة الواحدة الموحدة، والإدارة المنسقة للحدود، المحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة. | أن يكون تم تطوير واعتماد ثمانية أنواع من الإجراءات الجمركية الموحدة، بشأن شروط تطبيق تبسيط التشريعات الجمركية، بحلول عام 2020 | * اعتماد وتنفيذ إجراءات الجمارك وتسهيل التجارة
* تم جعل التركيز منصبا على تبسيط ومواءمة التشريعات والإجراءات الجمركية، المطبقة في جميع الدول الأعضاء، بما يتماشى مع معاهدة الكوميسا، والمعايير الدولية، وأفضل الممارسات مثل اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية وصكوك منظمة الجمارك العالمية.
* أعطيت الأولية للأنشطة الرامية إلى تسهيل اعتماد وتنفيذ المبادرات الإقليمية لتحديث وإصلاح الجمارك وإجراءات تيسير التجارة مثل: اتفاقيات العبور، مخطط البطاقة الصفراء، رسوم مستخدمي طريق العبور المنسق، ضمان العبور الجمركي الإقليمي، الأحكام المسبقة (الأحكام المسبقة في التعريفة أو الأصل)، إدارة اتفاقية التجارة الحرة الرقمية، شهادة المنشأ الإلكترونية، النافذة الواحدة، الإدارة المنسقة للحدود، المحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة.
* عملت الأمانة، بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء، على تطوير واعتماد أدوات مختلفة.
* التقدم في مراحل مختلفة، مع اكتمال بعضها، بينما لا يزال البعض الآخر قيد التقدم.
* ضمان العبور الجمركي الإقليمي).
* تم التوقيع والتصديق على اتفاقية الضمان الإقليمي للعبور الجمركي، من قبل 13 دولة (اثنا عشر عضوًا في الكوميسا ودولة واحدة غير عضو)، وهي: بوروندي، جيبوتي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، مدغشقر، ملاوي، كينيا، رواندا، السودان، تنزانيا، أوغندا، زيمبابوي.
* بدأ العمل على تطوير طرائق العمليات والترتيبات المؤسسية في عام 2002 وبدأ تنفيذ الخطة في عام 2012.
* تم تحقيق التكامل بين نظام الضمان الإقليمي للعبور الجمركي الرقمي (الضمان الإقليمي للعبور الجمركي-MIS) وبين أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجمركية الوطنية، مثل ASYCUDA وTANCIS و iCMS. تم تنفيذ النسخة العالية من النظام في نوفمبر 2019 في الدول الأعضاء المنفذة.
* تم إطلاق تطبيق الضمان الإقليمي للعبور الجمركي المتجول، في 11 سبتمبر 2020، بهدف توفير الوصول إلى المعلومات في الوقت الفعلي لوكلاء المقاصة والشحن. التطبيق الذي يمكن الوصول إليه من متجر Google Play ومتجر Apple Store هو متجر شامل ذو وقفة واحدة ويتيح لوكلاء التخليص والشحن في الدول الأعضاء عرض رصيد السندات الحالي ودفاتر الملاحظات النشطة، والحصول على إشعارات بشأن تبرئة الدفتر وانتهاء صلاحية سندات الضمان الإقليمي للعبور الجمركي.
* في تقرير للاجتماع الأربعين لمجلس الوزراء، تم الإبلاغ عن أن مخطط الضمان الإقليمي للعبور الجمركي يعمل في الكوميسا والدول غير الأعضاء في الكوميسا على النحو التالي:
* تعهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية بإنهاء الاستعدادات لبدء العمليات بحلول أوائل عام 2020؛
* لم تبدأ إثيوبيا وجيبوتي بعد عمليات المخطط في ممر جيبوتي؛
* لم تنضم زامبيا بعد إلى البرنامج، حيث أثار وكلاء المقاصة والشحن مخاوف بشأن فقدان الأعمال، مما أدى إلى توقف العمليات في الممر الشمالي الجنوبي.
* خطة تأمين البطاقة الصفراء للكوميسا (نظام تأمين المركبات للطرف الثالث)
* تأسست خطة تأمين البطاقة الصفراء للكوميسا في عام 1986، بعد أن وقعت 14 دولة على بروتوكول إنشاء نظام تأمين المركبات لطرف ثالث، في أديس أبابا، إثيوبيا. في وقت لاحق، في 26 أبريل 1987، تم التوقيع على اتفاقية تنفيذ خطة تأمين المركبات للطرف الثالث، والمعروفة باسم الاتفاق بين المكاتب في لوساكا، زامبيا. كان ذلك متوافقا مع أحكام البروتوكول من قبل المكاتب الوطنية المعينة من قبل الحكومات لإدارة عمليات المخطط في بلدانهم، والتصديق على بروتوكول إنشاء تأمين المركبات للطرف الثالث، من قبل 11 دولة عضوا. وكانت هذه الدول هي: بوروندي وإثيوبيا وكينيا ورواندا وسوازيلاند والصومال وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.
* تم تنفيذ الكوميسا خطة تأمين البطاقة الصفراء للكوميسا وبدأت عملياتها في الدول الأعضاء المذكورة أعلاه، بينما انضمت جمهورية الكونغو الديمقراطية وملاوي وتنزانيا، وهي دولة غير عضو في الكوميسا، إلى الخطة في وقت لاحق. تعمل خطة تأمين البطاقة الصفراء للكوميسا حاليًا في ثلاثة عشر (13) دولة، وتشارك في البرنامج أكثر من 200 شركة في المنطقة.
* النظام المنسق لرسوم عبور الطرق
* تم تقديم النظام المنسق لرسوم عبور الطرق في عام 1991 (يتم تنفيذه حاليًا من قبل تسع دول أعضاء بما في ذلك: بوروندي وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا والسودان وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي)، ويحدد هذا النظام أن شاحنات البضائع الثقيلة مع أكثر من 3 محاور يجب أن تدفع رسوم طريق بقيمة 10 دولارات أمريكية لكل 100 كيلومتر؛ ويجب أن تدفع الشاحنات التي تصل إلى 3 محاور رسمًا قدره 6 دولارات أمريكية لكل 100 كيلومتر؛ والحافلات التي تتسع لأكثر من 25 راكبًا تدفع 5 دولارات أمريكية لكل 100 كيلومتر.
* رخصة الكوميسا للشاحنات
* يسمح ترخيص الكوميسا للشاحنات لمركبات البضائع التجارية بالترخيص، برخصة واحدة صالحة في جميع أنحاء المنطقة، بحيث يمكن للمركبات العمل في جميع الدول الأعضاء. وهذا يعني أنه يمكن للمركبات أن تلتقط الحمولات الخلفية في البلدان الأخرى مما يزيد من كفاءة استخدام أسطول النقل في المنطقة، وبالتالي يقلل ذلك من تكلفة التجارة. تم تقديم رخصة الكوميسا للشاحنات في عام 1991 ويتم تشغيله حاليًا في 11 دولة من البر الرئيسي (بوروندي وإثيوبيا وإريتريا وكينيا وملاوي ورواندا وسوازيلاند وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي).
 |
| 1.2 | إعداد توجيهات التنفيذ الإقليمية والمبادئ التوجيهية للمجالات الرئيسية من لوائح إدارة الجمارك مثل تنسيقات الإعلان الجمركي القياسي والتثمين، ومعلومات المنشأ الـمُلزِمةومعلومات التعرفة الـمُلزِمة،والنافذة الواحدة، والمشغلين الاقتصاديين المعتمدين، والاعتراف المتبادل وإجراءات وكلاء التخليص الجمركي على أساس إجراءات الشهادات أو الأذونات الخاصة بوكلاء التخليص الجمركي على أساس لوائح إدارة الجمارك والمعاهدة. | وضع 10 توجيهات ومبادئ توجيهية للتنفيذ في المجالات الرئيسة من لوائح إدارة الجمارك بحلول عام 2020 | * تطوير توجيهات التنفيذ والمبادئ التوجيهية

تم التخطيط لإعداد توجيهات التنفيذ الإقليمية والمبادئ التوجيهية للمجالات الرئيسية من لوائح إدارة الجمارك مثل الإعلان الإداري القياسي والتثمين، ومعلومات المنشأ الـمُلزِمة ومعلومات التعرفة الـمُلزِمة، والنافذة الواحدة، والمشغلين الاقتصاديين المعتمدين، والاعتراف المتبادل وإجراءات شهادات وكلاء التخليص الجمركي، بناءً على لوائح إدارة الجمارك والمعاهدة. خلال الفترة، تم الانتهاء من الأنشطة التالية:1. شهادة المنشأ الإلكترونية التي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء الأربعين.
2. تم تطوير واعتماد اللوائح الخاصة بتنفيذ شهادة المنشأ الإلكترونية من قبل المجلس
3. مراجعة بروتوكول قواعد المنشأ والمبادئ التوجيهية للتنفيذ والتعديلات المعتمدة لتسهيل تنفيذ شهادة المنشأ الإلكترونية وإجراءات التصديق الذاتي وإثبات المنشأ.
4. المبادئ التوجيهية لتنفيذ برنامج الكوميسا الإقليمي بشأن المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، وهو البرنامج الذي اعتمده مجلس الوزراء الأربعين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأدوات التالية هي في مرحلة التطوير وسيتم دراستها واعتمادها من قبل الدول الأعضاء:* الإجراءات العملياتية المعيارية والكتب المرجعية الخاصة بالمشغلين الاقتصاديين المعتمدين، داخل منطقة الكوميسا، والاعتراف المتبادل ببرامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين في داخل منطقة الكوميسا، بناءً على المبادئ التوجيهية المعتمدة.
1. مركز الدعم الإقليمي لأتمتة الجمارك
2. الإستراتيجية والمبادئ التوجيهية الإقليمية لنظام الإدارة المنسقة للحدود
3. إستراتيجية نظام النافذة الواحدة الإلكتروني الإقليمي والأطر القانونية والمبادئ التوجيهية
4. إرشادات تنفيذ بوابة معلومات التجارة الإقليمية
 |
| 1.3 | تسهيل تشغيل الاتحاد الجمركي للكوميسا، من خلال دعم الدول الأعضاء لمواءمة قوانينها وإجراءاتها وتنفيذها مع لوائح إدارة الجمارك في الكوميسا، والتعرفة الجمركية الخارجية، وجدول تسميات التعريفة الجمركية، واتفاقية كيوتو المعدلة، وغيرها من الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية، حتى يتمكنوا من تسريع عملية انضمامهم وتنفيذ التزاماتهم. | * مساعدة جميع الدول الأعضاء في مواءمة قوانينها وإجراءاتها مع المعايير الإقليمية للكوميسا، بحلول عام 2018
* تدجين 100٪ من لوائح إدارة الجمارك بواسطة الدول الأعضاء، بحلول عام 2020
* أن يتماشى دفتر تعريفة الدول الأعضاء مع 85٪ من جدول تسميات التعريفة الجمركية، بحلول عام 2020
* أن يتماشى دفتر تعريفة الدول الأعضاء مع 85٪ من التعرفة الجمركية الخارجية، بحلول عام 2020
 | 1. في إطار برنامج السنوات الثلاث الماضية، خططت الأمانة لتقديم دعم بناء القدرات حسب الطلب وورش عمل للدول الأعضاء، لمواءمة قوانينها وإجراءاتها مع المعايير الإقليمية للكوميسا بما في ذلك لوائح إدارة الجمارك للكوميسا، والتعرفة الجمركية الخارجية، وجدول تسميات التعريفة الجمركية. كان من المتوقع أن يتم تدجين 100٪ من لوائح إدارة الجمارك من قبل الدول الأعضاء؛
2. يتماشى دفتر التعريفة مع 85٪ من جدول تسميات التعريفة الجمركية، و75٪ من التعرفة الجمركية الخارجية بحلول عام 2020.
3. يتماشى جدول تسميات التعريفة الجمركية في الكوميسا مع إصدار النظام المنسق للعام 2017، لكن العمل يتقدم لتحويل ذلك إلى النظام المنسق للعام 2022. قامت معظم الدول الأعضاء بتحسين قوانين الجمارك الخاصة بها ومواءمة دفتر التعريفة الخاص بها مع النظام المنسق للعام 2017. ومع ذلك، لا يزال يتعين على معظم الدول الأعضاء تحسين مواءمة دفتر التعريفة الخاص بها مع جدول تسميات التعريفة الجمركية ونظام التعرفة الجمركية الخارجية، على النحو المتفق عليه لتفعيل الاتحاد الجمركي بالكامل (انظر الملحق الأول للحصول على التفاصيل)
 |
|
|
|
| 1.4 | دعم الدول الأعضاء في التنفيذ الكامل لاتفاقية التجارة الحرة للكوميسا، والبروتوكول الخاص بقواعد المنشأ، بما في ذلك التطبيق الإلكتروني وإصدار شهادة المنشأ والتبادل الإلكتروني لشهادة المنشأ الإلكترونية بين الدول الأعضاء. | أن تكون جميع الدول الأعضاء نفذت بروتوكول قواعد المنشأ بما في ذلك نظام شهادة المنشأ الإلكترونية، بحلول عام 2019 | * قدمت الأمانة الدعم للدول غير الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة، للتنفيذ الكامل لاتفاقية التجارة الحرة للكوميسا، وبروتوكول قواعد المنشأ. ساعدت الأمانة جميع الدول الأعضاء في تبادل نماذجها المحدثة من التوقيعات والطوابع الخاصة بالموقعين المفوضين من الدول الأعضاء المصدرة مع الدول الأعضاء المستوردة.
* بالإضافة إلى ذلك، تم توفير الدعم الفني المطلوب للدول الأعضاء في تفسير بروتوكول قواعد المنشأ والتحقق من الشهادات الصادرة.
* تمت مراجعة بروتوكول قواعد المنشأ والمبادئ التوجيهية، وأصبحت الصكوك المعدلة جاهزة لاعتمادها من قبل الدول الأعضاء، بهدف تبسيط تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة للكوميسا، وتعزيز التجارة البينية، عن طريق تقليل التأخير في الإصدار والتحقق لشهادة المنشأ في كل من البلدان المصدرة والمستوردة.
* كجزء من خطة مبادرة منطقة التجارة الحرة الرقمية، تم تطوير نظام لشهادة المنشأ الإلكترونية ولوائح لتطبيق هذه شهادة المنشأ الإلكترونية من قبل الأمانة العامة، والتي تم اعتمادها بعد ذلك في عام 2019 من قبل الاجتماع الأربعين لمجلس الوزراء.
* من المتوقع أن يبدأ تجريب مكتب التعاون الاقتصادي اعتبارًا من أكتوبر 2021 في الدول الأعضاء التي أبدت استعدادها وشاركت مع الأمانة العامة تفاصيلها عن سلطات الإصدار المختصة أو المعينة والأشخاص المحوريين. سيكون لسلطات الإصدار المختصة أو المعينة، وسلطات الجمارك والمصدرين وكذلك المستوردين أدوار مهمة في التنفيذ الناجح لنظام شهادة المنشأ الإلكترونية.
* قامت الأمانة بتأمين الموارد المطلوبة لمواصلة تقديم المساعدة الفنية لبناء القدرات للدول الأعضاء، في تجربة وتنفيذ أنظمة منظمة التعاون الاقتصادي ".
 |
| 1.5 | تطوير وتنفيذ إستراتيجية شاملة لنظام الكوميسا لإدارة المخاطر، للسماح لإدارات الجمارك بتنفيذ إجراءات منسقة. | * أن يتم تطوير استراتيجية الكوميسا لإدارة المخاطر بحلول عام 2018
 | لم يتم القيام بأي أنشطة |
| 1.6 | وضع إطار قانوني منسق للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين من الكوميسا، وتنفيذ البرامج والإجراءات التي تعزز الاعتراف المتبادل بالتجار المعتمدين بين الدول الأعضاء، بما يتماشى مع لوائح إدارة الجمارك وأفضل الممارسات الدولية | * أن يتم تطوير الإطار القانوني الخاص بالمشغلين الاقتصاديين المعتمدين من الكوميسا، وإجراءات التنفيذ والتصديق عليها من قبل الدول الأعضاء، بحلول عام 2018
* وضع برنامج وإجراءات المشغلين الاقتصاديين المعتمدين في جميع الدول الأعضاء بما يتماشى مع الإطار الإقليمي، بحلول عام 2020
* أن يتم تخفيض تكلفة الامتثال المشغلين الاقتصاديين المعتمدين
 | * برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين
* اعتبارًا من سبتمبر 2020، تم طرح برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين أو برنامج مشابه في 14 دولة عضو بما في ذلك بوروندي وإسواتيني ومصر وإثيوبيا وكينيا وملاوي وموريشيوس ورواندا والسودان وتونس ومدغشقر، وأوغندا، وزامبيا وزيمبابوي. وأفادت دول أعضاء أخرى بأنها إما في مرحلة التخطيط أو في مرحلة التجريب.
* نظمت الأمانة الاجتماع الاستشاري الأول للكوميسا لمجموعة العمل الفنية المختصة بالمشغلين الاقتصاديين المعتمدين، بشأن تطوير برنامج الكوميسا لهؤلاء المشغلين الاقتصاديين المعتمدين. انعقد الاجتماع في 17-19 يوليو 2019 في نيروبي، كينيا.
* نظر الاجتماع في مشروع المبادئ التوجيهية بشأن تنفيذ برنامج الكوميسا للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين، وإنشاء مبادئ توجيهية، وإجراءات عملياتية معيارية منسقة وموحدة، ونظام آلي لتطبيق وإدارة نظام المشغلين الاقتصاديين المعتمدين في المنطقة، في سياق الصكوك الدولية والإقليمية.
* تم اعتماد المبادئ التوجيهية الإقليمية للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين للكوميسا من قبل الاجتماع الأربعين لمجلس الوزراء في نوفمبر 2019،حيث قدم المجلس أيضًا عددًا من التوصيات فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الكوميسا للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين.
* بعد قرارات المجلس، طورت الأمانة أدلة الإجراءات العملياتية المعيارية للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين، للمدققين في أهلية المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، وفي تداير الإدارة ما بعد التخويل.
* وكذا طورت الأمانة مواد تدريبية إقليمية حول تنفيذ برنامج؛ وقاعدة بيانات لبرنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين الوطني. وقاعدة بيانات خاصة بالبرنامج الوطني للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين
* علاوة على ذلك، تم تطوير مسودة الشروط المرجعية لمجموعة العمل الإقليمية الخاصة بالمشغلين الاقتصاديين المعتمدين، ومسودة خارطة طريق تنفيذ برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، على المستوى الإقليمي.
* وبالإضافة إلى ذلك، ويسرت الأمانة أيضا حلقات عمل وطنية مدفوعة بالطلب لتوعية الدول الأعضاء.
 |
|
|  |
| 1.7 | وضع إطار إقليمي بشأن إنشاء الإدارة المنسقة للحدود المحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة بما في ذلك طرائق تقاسم المرافق المشتركة من خلال إنشاء ضوابط مشتركة على الحدود الرئيسية ومواءمة أيام وساعات العمل | * أن يتم تطوير الإطار الإقليمي بشأن إنشاء الإدارة المنسقة للحدود، والمحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة، بحلول عام 2018
 | * الإدارة المنسقة للحدود، والمحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة
* اعتمدت الكوميسا نظام المحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة كجزء من إستراتيجيتها في الممر، لمعالجة الازدحام عند المعابر الحدودية على طول ممرات المرور الرئيسية، لاستكمال أدوات العبور الأخرى وبرامج تيسير النقل عبر الحدود. تلعب المحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة دورًا مهمًا في تحسين أداء عبور الحدود داخل إطار الممر، من خلال تقليل التأخير بشكل كبير على الحدود، وتوفير تكاليف الشاحنات.
* فيما يتعلق بحالة التنفيذ، قام عدد من الدول الأعضاء بإنشاء نظام المحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة، أو أنها في طور التطوير، بما في ذلك القيام بتعاون أوثق بين الوكالات الحدودية العاملة في المركز الحدودي المعين. هناك ما يزيد عن 30 محطة حدودية ذات الوقفة الواحدة، في المنطقة، تم الإبلاغ عنها في مراحل مختلفة من التنفيذ في المنطقة: سبعة عشر عاملة حاليا؛ أربعة مكتملة وجاهزة للتشغيل؛ ستة منها قيد الإنشاء، بينما البعض الآخر في دراسة الجدوى، أو في مراحل التخطيط.
* تم اعتماد دراسة الجدوى وتصميم وتطوير نظام المحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة على طول الممرات في المنطقة، لتسهيل تطوير البنية التحتية، والإجراءات والأنظمة المناسبة، في المراكز الحدودية، لتقليل التأخيرات التي يواجهها الناقلون والمسافرون.
* يجري بناء القدرات لوكالات الحدود في الدول الأعضاء المختارة لدعم تنفيذ مفهوم المحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة، أو تم تزويده بالدعم المالي من مختلف شركاء التنمية مثل الاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ونيباد، وTradeMark شرق أفريقيا.
* حشدت الأمانة أيضًا الموارد في إطار فريق عمل التنسيق التابع لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، لدعم بعض الدول الأعضاء في خمسة (5) مراكز حدودية مختارة، لتحسين عمليات المركز الحدودي الحالي، لتحسين الرقابة الجمركية والتسهيلات.
* حتى الآن، تم إجراء التقييم وتم إعداد خطط عمل للتنفيذ.
* بالإضافة إلى ذلك، يجري أيضًا وضع المبادئ التوجيهية الإقليمية الخاصة بالكوميسا، بشأن الإدارة المنسقة للحدود واستراتيجية التنفيذ، لتنفيذ نظام الإدارة المنسقة للحدود، ونظام المحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة، ومن المتوقع الانتهاء منه في عام 2021.
 |
| 1.8 | وضع دليل التقييم الذاتي للكوميسا وإجراء دراسة لرصد وتقييم الإنفاذ الموحد لصكوك وأدوات الاتحاد الجمركي للكوميسا من قبل الدول الأعضاء | أن يتم تطوير وتنفيذ دليل الكوميسا للتقييم الذاتي لصكوك وأدوات الاتحاد الجمركي، بحلول عام 2018 | لم يتم القيام بأي أنشطة |
|  | أن يتم إجراء المسح الإقليمي كل عامين، اعتبارًا من عام 2018 | لم يتم القيام بأي أنشطة |
|  | عدد الدول الأعضاء التي لديها قوانين وإجراءات وطنية تم تنفيذها، وتتماشى مع القوانين والإجراءات الإقليمية، بحلول عام 2020 | لم يتم القيام بأي أنشطة |
| 1.9 | وضع وتنفيذ استراتيجية وأنشطة النافذة الموحدة الإقليمية التي تهدف إلى دعم إنشاء منصات النافذة الواحدة الوطنية والإقليمية،في البلدان التي لا توجد فيها هذه المنصات، أو تحسين عملياتها حيثما وجدت. | أن يكون تم تطوير وتنفيذ استراتيجية النافذة الواحدة الإقليمية، بحلول عام 2018 | * النافذة الإلكترونية الواحدة الموحدة
* فيما يتعلق بتنفيذ النافذة الواحدة، حاليًا، يتم تشغيل النوافذ الموحدة الوطنية، أو هي في مرحلة التطوير، في 14 دولة عضو من بينها بوروندي وجيبوتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وموريشيوس وملاوي ورواندا والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.
* في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر- برنامج تيسير التجارة، تعمل الأمانة على تنفيذ مشروع النافذة الواحدة الإقليمي، بهدف تنسيق تبادل البيانات التجارية، وتوحيدها، وتفعيل استراتيجية النافذة الموحدة الإقليمية، على أساس مجموعات البيانات الموحدة دوليًا وأفضل الممارسات. كجزء من المشروع، تم إشراك الاستشاريين لتطوير استراتيجية نظام النافذة الموحدة الإقليمية والإطار القانوني لتنفيذ نظام النافذة الموحدة الإلكترونية. يهدف المشروع أيضًا إلى توفير بناء القدرات للدول الأعضاء التي ستسهل إنشاء النوافذ الموحدة الوطنية في البلدان التي لم تنشئها بعد.
* يتم دعم بعض الدول الأعضاء (بما في ذلك جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وملاوي وزامبيا وزيمبابوي) في تطوير أو تحسين التوصيل البيني للأتمتة الجمركية والنافذة الإلكترونية الموحدة، بالإضافة إلى مرافق ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المراكز الحدودية المستهدفة. تحت إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر- برنامج تيسير التجارة،
 |
| 1.10 | تنظيم اجتماعات وورش عمل وحوارات على المستوى الوطني والإقليمي لتعزيز ومراجعة تنفيذ أحكام أدوات وأدوات الاتحاد الجمركي وكذلك قرارات مجلس الوزراء. | تُجرى اجتماعات وورش عمل وحوارات وطنية وإقليمية بحلول 2018-2020 | تم عقد ورش عمل، ولكن ليس موضوعها على وجه التحديد في هذا التدخل |
| مجال التركيز الاستراتيجي الثاني: تعزيز أنظمة الجمارك المؤتمتة ورقمية |
|  | المُخرَج: ضمان إجراءات جمركية مؤتمتة ورقمية، على الحدود، وعلى طول سلاسل توريد التجارة الدولية، بناءً على المعايير الدولية وأفضل الممارسات. | أن يتم تنسيق 80٪ من نظام أتمتة الجمارك المطبق في المنطقة، بحلول عام 2020 |  |
| الأنشطة |  |  |
| 2.1 | * تقييم المواقف الحالية للأتمتة ووضع سياسة واستراتيجية إقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الخطة الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الكوميسا لأتمتة الجمارك) للسماح بالتبادل المنسق للمعلومات والاستخبارات الجمركية وتطوير أنظمة أتمتة جمركية إقليمية منسقة بما يتماشى مع إرشادات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنظمة الجمارك العالمية وبيانات منظمة الجمارك العالمية النموذج وأفضل الممارسات الأخرى.
 | * أن يكون تم تقييم الوضع الحالي لأتمتة الجمارك في المنطقة، بحلول عام 2018
* أن يكون تم تطوير وتنفيذ سياسة تكنولوجيا المعلومات الإقليمية (الخطط الرئيسية لأتمتة الجمارك الإقليمية) بحلول عام 2018
* أن يكون تم تطوير قاعدة بيانات المعلومات الجمركية والاستخبارات الإقليمية بحلول عام 2020
* أن تكون النسبة المئوية للزيادة في عدد الإجراءات الجمركية المنفذة في أنظمة الأتمتة المنسقة
 | * أتمتة الجمارك والموقع الإلكتروني
* فيما يتعلق بأنظمة إدارة الجمارك المستخدمة في الدول الأعضاء: 15 دولة من أصل 21 دولة عضو (بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إيسواتيني، إريتريا، مدغشقر، ملاوي، رواندا، سيشيل، السودان، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي) تستخدم نظام أسيكودا، في حين تقوم الدول الأعضاء المتبقية (مصر وإثيوبيا وكينيا وليبيا وموريشيوس وتونس) بتنفيذ أنظمة إدارة جمركية مماثلة. كانت الأمانة العامة ولا تزال تعمل عن كثب مع الدول الأعضاء التي تحتاج إلى المساعدة في الهجرة إلى نظام ASYCUDA World أو ما يعادله من نظام متقدم لإدارة الجمارك.
* وقعت الأمانة اتفاقية تفويض مشترك مع الأونكتاد لتطوير وتنفيذ مركز الدعم الإقليمي لأتمتة الجمارك في الأمانة العامة، بهدف تقديم دعم تقني ومالي مستدام للدول الأعضاء، وتوحيد ومواءمة الأنظمة لتعزيز التوصيلية وإلكترونية تبادل البيانات بين الدول الأعضاء. وكجزء من المهمة، أجرى فريق مشروع الأونكتاد تقييمًا للوضع في جميع الدول الأعضاء، لنظم إدارة أتمتة الجمارك في 2019/2020. وقد تم تعميم النتائج والتوصيات على جميع الدول الأعضاء للتعليق عليها والنظر فيها.
* بالإضافة إلى ذلك، فإن أنشطة تطوير قاعدة بيانات الكوميسا لخبراء أتمتة الجمارك وبرنامج الزمالة مستمرة للحصول على مجموعة مستدامة من الخبرات مع المعرفة والمهارات القوية في أتمتة الجمارك في المنطقة.
* تشير الخطة إلى أن جميع الدول الأعضاء باستثناء إريتريا لديها مواقع جمركية لنشر قوانين وأنظمة وإجراءات الجمارك إلكترونيًا.
* طلبت الأمانة من الدول الأعضاء تقديم احتياجاتها للدعم في تطوير أو تحسين موقع إدارات الجمارك لديها.
* أشارت جيبوتي إلى اهتمامها بتحديث موقع الجمارك الخاص بها وستحصل على الدعم من خلال برنامج تيسير التجارة.
 |
| 2.2 | تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك النشر والمعلومات المتاحة عبر الإنترنت (موقع إدارة الجمارك) للتأكد من أن اللوائح تسمح بنقل البيانات إلكترونيًا | أن تكون الدول الأعضاء ساعدت في إنشاء مواقع إلكترونية للجمارك والاستفادة من المعلومات التجارية والجمركية عبر الإنترنت، بحلول عام 2018 |
| 2.3 | مساعدة البلدان التي لم تهاجر بعد إلى ASYCUDA World أو ما يعادله من نظام متقدم لإدارة الجمارك  | أن تتم مساعدة الدول الأعضاء في الهجرة إلى نظام ASYCUDA World أو ما يعادله من نظام متقدم لإدارة الجمارك، بحلول عام 2019 | دعمت آلية دعم التكامل الإقليمي جزر القمر بالترقية من Aycuda ++ إلى Asycuda World بموجب برنامج تيسير التجارة، يتم دعم ملاوي وزيمبابوي للترقية إلى أحدث إصدارات Asycuda World |
| 2.4 | دعم الدول الأعضاء لتطوير وتنفيذ أنظمة مؤتمتة لتطبيق نظام المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، واتخاذ القرار، وتوفير التفويض للمشغلين الاقتصاديين إلكترونيًا، بهدف إنشاء نظام منسق للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين في المنطقة. | أن تكون الدول الأعضاء نفذت إجراءات المشغلين الاقتصاديين المعتمدين المؤتمتة، بحلول عام 2020 | لا يوجد تقدم حتى الآن |
| 2.5 | تطوير وتشغيل نظام التجارة الحرة الرقمي الإقليمي، الذي يشمل اتفاقيات التجارة الحرة، ومعايير المنشأ، وإجراءات التطبيق، وإدارة الإصدار، والتحقق من شهادة المنشأ، في جميع الدول الأعضاء. | أن يكون تم تصميم نظام منطقة التجارة الحرة الرقمي الإقليمي، ونظام شهادة المنشأ الإلكترونية، وأن يكونا جاهزين للاستخدام، بحلول عام 2018 | * التجارة الإلكترونية
* اعتبارًا من سبتمبر 2020، أبلغت خمس دول أعضاء (موريشيوس ورواندا وتونس وأوغندا وزيمبابوي) أنها تنفذ إجراءات جمركية لتسهيل التجارة الإلكترونية.
* تعمل معظم الدول الأعضاء على مراجعة أطرها القانونية والمؤسسية الوطنية لدعم التجارة الإلكترونية.
* تعمل الأمانة على تنفيذ المبادرات وخطط العمل لتطوير سوق الكوميسا على الإنترنت (التجارة الإلكترونية)، وإطار العمل القانوني الإقليمي المنسق، والمبادئ التوجيهية لتطوير وتنفيذ التجارة الإلكترونية في المنطقة.
* أشارت عدة تقييمات وتقارير إلى أن معظم الدول الأعضاء بحاجة إلى تحسين أوضاعها المطلوبة لتسهيل التجارة الإلكترونية. وهي تشمل الإطار القانوني، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت، وتسهيلات الدفع الإلكتروني، وتوعية أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في استخدام وإدارة التجارة الإلكترونية.
* كذلك طورت الأمانة العامة منصة الكوميسا كوفيد -19 عبر الإنترنت، لتبادل ومشاركة المعلومات حول توافر المنتجات الأساسية في الدول الأعضاء في الكوميسا. تم إطلاق المنصة عبر الإنترنت في 17 يوليو 2020 ويمكن الوصول إليها على صفحة الويب على https://covid.comesa.int/. تهدف المنصة إلى مشاركة المعلومات حول توافر السلع والخدمات، وخاصة السلع والخدمات الأساسية.
 |
|  | تستخدم جميع الدول الأعضاء نظام منطقة التجارة الحرة الرقمية الإقليمي ونظام شهادة المنشأ الإلكترونية، بحلول عام 2019 | نظام شهادة المنشأ الإلكترونية تمت تغطيته أعلاه |
| 2.6 | دعم الدول الأعضاء في تطوير خطة تنفيذ الجمارك الرقمية والنافذة الواحدة، بهدف تنسيق بيانات التجارة الوطنية، وتفعيل استراتيجية النافذة الواحدة الإقليمية، بناءً على مجموعات البيانات الموحدة دوليًا وأفضل الممارسات. | تم تطوير الخطة الإستراتيجية لإنشاء نظام النافذة الواحدة الإقليمي | تمت تغطيته أعلاه |
| أن تكون لدى جميع الدول الأعضاء نافذة موحدة وطنية، بما يتماشى مع نظام النافذة الواحدة الموحدة الإقليمي، بحلول عام 2020 | تمت تغطيته أعلاه |
| 2.7 | إنشاء مجموعة عمل تقنية إقليمية حول أتمتة الجمارك والنافذة الواحدة، تحت إشراف اللجنة الفرعية لرؤساء الجمارك في الكوميسا، والتي ستعمل كمجموعة استشارية إقليمية من خبراء الجمارك وخبراء تكنولوجيا المعلومات، للتعامل مع مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإقليمية، وأتمتة الجمارك، لتقييم واقتراح التوصيات المحتملة لعناية ل اللجنة الفرعية لرؤساء الجمارك في الكوميسا | أن يتم تأسيس مجموعة العمل التقنية الإقليمية بشأن أتمتة الجمارك والنافذة الواحدة، بحلول عام 2018 | لم يتم إنشاء مجموعة العمل التقنية الإقليمية |
| 2.8 | حشد الموارد لتقديم المساعدة في بناء القدرات في أتمتة الجمارك والتوصيل البيني للدول الأعضاء | القدرات التي تم بناؤها في الدول الأعضاء |  |
| مجال التركيز الاستراتيجي الثالث: تحسين التعاون الجمركي والتيسير التجاري |
|  | المُخرج: زيادة الحجم وتقليل التكلفة والوقت للتجارة داخل الكوميسا وللتجارة الدولية، من خلال تحسين التعاون الجمركي وتيسير التجارة في المنطقة. | النسبة المئوية لزيادة حجم التجارة البينية للكوميسا |  |
| النسبة المئوية لانخفاض التكلفة أو الوقت للتجارة بين دول الكوميسا |  |
| النسبة المئوية لأدوات تيسير التجارة المنفذة في الدول الأعضاء |  |
| الأنشطة |  |  |
| 3.1 | اعتماد نهج الكوميسا الإقليمي بشأن استراتيجية تيسير التجارة لمساعدة الدول الأعضاء في إجراء التقييم الذاتي، وتنفيذ التزاماتها، بموجب اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، سعياً وراء تعزيز التكامل الإقليمي. | * أن يتم إجراء تقييمات لبرامج تيسير التجارة الوطنية مقابل اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية في جميع الدول الأعضاء، بحلول عام 2018
* أن يتم تنفيذ التطبيق الموحد لاتفاقية التجارة الحرة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية في الدول الأعضاء، بحلول عام 2020
 | * تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية
* استجابة لقرارات مجلس الوزراء، تقوم الأمانة بتنفيذ برنامج الكوميسا لتيسير التجارة في إطار صندوق التنمية الأوربي الحادي عشر كمدخل إقليمي لاستراتيجية تيسير التجارة، لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية، ولتحسين التعاون الجمركي وتيسير التجارة في المنطقة. كجزء من فريق العمل التقني، تم تقديم الدعم الفني لبعض الدول الأعضاء (مثل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي) في إجراء التقييم الذاتي، وتنفيذ التزاماتها، بموجب اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية لتعزيز التكامل الإقليمي.
* استنادًا إلى التقييمات التي أجرتها الأمانة، اعتبارًا من أغسطس 2020، صادقت جميع الدول الأعضاء في الكوميسا والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بخلاف جمهورية الكونغو الديمقراطية، على اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية، ولاحظت الفئتين B وC.
* أنشأت الدول الأعضاء اللجان الوطنية لتيسير التجارة، وبرنامج تيسير التجارة في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، الذي يدعم تنفيذ خطط العمل الخاصة بهم.
* ستحتاج معظم الدول الأعضاء إلى مزيد من الدعم لتنفيذ تدابير مختارة من الفئة "ج"، ويقدم فريق العمل المشترك التابع للكوميسا دعمًا محدودًا لتنفيذ تدابير الفئة "ج" في الدول الأعضاء.
* استنادًا إلى تحليل منظمة التجارة العالمية لجميع طلبات المساعدة وبناء القدرات التي قدمتها الدول الأعضاء في الكوميسا، والتي هي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، في إخطاراتها من الفئة ج حتى الآن، فإن أكثر أنواع المساعدة المطلوبة تتعلق بالموارد البشرية والتدريب، والأطر التشريعية والتنظيمية، وتقنيات المعلومات والاتصالات مثل الشبكات الافتراضية، والحلول الآلية، والماسحات الضوئية، والبنية التحتية، والمعدات، والإجراءات المؤسسية، والتشخيص وتقييم الاحتياجات، ورفع مستوى الوعي لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في القطاعين العام والخاص.
 |
|
| 3.2 | وضع برنامج لنشر وتحديث المعلومات التنظيمية المتعلقة باستيراد وتصدير السلع، والإجراءات على مواقع الويب الخاصة بها، لجميع الدول الأعضاء، لتلبية متطلبات اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية | أن تتم مساعدة الدول الأعضاء على نشر وتحديث معلوماتها المتعلقة بقواعد وأنظمة استيراد وتصدير البضائع على مواقع الويب الخاصة بها، بحلول عام 2018 | * البوابة الإقليمية للمعلومات التجارية (TIP)
* اعتبارًا من سبتمبر 2020، أبلغ ما مجموعه 14 دولة عضو أنها طورت ونفذت البوابة الوطنية للمعلومات التجارية. ومع ذلك، لوحظ أن البوابات الوطنية للمعلومات التجارية بها اختلافات، من حيث المحتوى، والوظائفيات، والإطار المؤسسي الذي يحتاج إلى التنسيق والتوحيد على المستويات الإقليمية، بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.
* وقعت الأمانة في عام 2018 اتفاقية تفويض مشترك مع الأونكتاد، لتطوير وتنفيذ البوابة الإقليمية للمعلومات التجارية، بهدف مساعدة الدول الأعضاء في نشر وتحديث وتبادل المعلومات المتعلقة بقواعد وأنظمة الاستيراد والتصدير للسلع، وفقًا لأحكام اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية، ولوائح إدارة الجمارك.
* حتى الآن، طور فريق مشروع الأونكتاد المبادئ التوجيهية الإقليمية للكوميسا من أجل تنفيذ بوابات المعلومات التجارية، والمناقشات مع الأمانة لدعم تطوير البوابات الوطنية للمعلومات التجارية في دولتين من الدول الأعضاء، على أساس المبادئ التوجيهية الإقليمية.
 |
| 3.3 | تعزيز اتفاقيات العبور الثنائية بين الدول الأعضاء والتي يمكن أن تؤدي إلى تنفيذ اتفاقية وأنظمة عبور إقليمية منسقة. | أن يتم تنفيذ اتفاقية وأنظمة عبور إقليمية منسقة في الدول الأعضاء، بحلول عام 2020 | * أدوات عبور التنفيذ
* من أجل تعزيز تنفيذ أدوات العبور وتحسين كفاءة المراكز والممرات الحدودية، تقدم الأمانة العامة الدعم إلى الدول الأعضاء للمشاريع في المراكز الحدودية ذات الأولوية، التي تشمل شيروندو، وموامي / مشينجي، وناكوندي، ومويالي، وغلافي، والمراكز الحدودية، في إطار برنامج تيسير التجارة المدعوم بصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر.
* تم إعداد خطط عمل التحسين للدعم بناءً على مشاورات أصحاب المصلحة الوطنيين والتقييمات التفصيلية على الحدود والممرات.
* نظام التتبع الإلكتروني للشحن (ECTS)
* يقدم عدد من الدول الأعضاء نظام التتبع الإلكتروني للشحن كأداة حديثة لتتبع ورصد البضائع لتعزيز الرقابة الجمركية وتسهيل حركة البضائع والنقل من حد إلى حد آخر داخل البلد أو عبر البلاد.
* تدعم الكوميسا التثبيت والتحسين لنظام التتبع الإلكتروني للشحن في ممرات جيبوتي وتشيروندو ونكالا.
* استجابة لوباء كوفيد-19، تقوم بعض الدول الأعضاء أيضًا بتنفيذ نظام التتبع الإلكتروني للشحن بصورة موسعة لتتبع وتقفي حركة السائقين والبضائع عبر الحدود. تم اعتماد الأداة بموجب ترتيب الثلاثية (كوميسا - إياك - سادك) في يوليو 2020.
* تم تعيين مستشار لإجراء دراسة جدوى لإنشاء نظام مراقبة ممرات التجارة والنقل في الكوميسا.
 |
| 3.4 | إجراء ونشر دراسات الإفراج الزمني للتخليص الجمركي في الدول الأعضاء، بما في ذلك دراسات الإفراج عن لدى الدول الأعضاء التي لم تتم تغطيتها في 2016/2017 | أن تكون دراسات أوقات الإفراج الجمركي أجريت في 9 دول أعضاء، بحلول عام 2018 | * دراسات مدة الإفراج الجمركي
* أجرت الكوميسا دراسات مدة الإفراج الجمركي في 10 دول أعضاء في 2016/17. أقرت الخطة بالحاجة إلى تمديد دراسات مدة الإفراج الجمركي إلى الدول الأعضاء التي لم تتم تغطيتها في 2016/2017، بالإضافة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على دراسات مدة الإفراج الجمركي على المستويات الوطنية، بحيث يكون من الممكن إجراء دراسات مدة الإفراج الجمركي بشكل دوري بما يتماشى مع أحكام اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية ولوائح إدارة الجمارك.
* في عام 2019، تم دعم بوروندي من قبل الأمانة العامة لإجراء دراسة مدة الإفراج الجمركي الخاص بها في إطار صندوق الكوميسا لآلية دعم التكامل الإقليمي وبالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية.
* بالإضافة إلى ذلك، تتم معالجة أنشطة دراسات مدة الإفراج الجمركي في إطار برنامج تيسير التجارة المدعوم بصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر للكوميسا، في مجال النتيجة رقم 3.2 بشأن نظام مراقبة ممرات التجارة والنقل، لإضفاء الطابع المؤسسي على النظام على المستويين الإقليمي والوطني.
* كجزء من برنامج تيسير التجارة، يتم إعطاء الأولوية لما لا يقل عن 7 دول أعضاء للفترة من 2020 إلى 2022.
* علاوة على ذلك، تعمل الأمانة العامة على تعزيز التعاون مع منظمة الجمارك العالمية والشركاء الآخرين لدعم الدول الأعضاء في إجراء دراسات مدة الإفراج الجمركي بشكل دوري، وإنشاء مجموعة من الخبراء الوطنيين المدربين والمعتمدين.
 |
| 3.5 | إعداد وتنفيذ خطط العمل لتحسين تيسير التجارة، بناءً على نتائج وتوصيات دراسات مدة الإفراج الجمركي في الكوميسا، في الدول الأعضاء. | إعداد خطة عمل التحسين وتنفيذها في جميع الدول الأعضاء، بحلول عام 2019 |
| 3.6 | تطوير وتنفيذ برنامج تقوم بموجبه الدول الأعضاء بإجراء دراسات مدة الإفراج الجمركي بشكل دوري كل 3 سنوات على الأقل، وتبادل النتائج التي توصلوا إليها، في اجتماعات لجنة التجارة والجمارك. | أن تكون جميع الدول الأعضاء أجرت دراسات مدة الإفراج الجمركي، وشاركتها كل عام في اجتماعات لجنة التجارة والجمارك، التي تبدأ بحلول عام 2019 |
|  | مجال التركيز الإستراتيجي الرابع: تحسين الضوابط الجمركية والامتثال |
|  | المخرج:تحسين إنفاذ القوانين والإجراءات الجمركية، من خلال الضوابط الجمركية المشتركة، وتدابير الامتثال المطبقة في جميع الدول الأعضاء | ٪ زيادة تحصيل الإيرادات بنسبة 20٪ في المنطقة، بحلول عام 2020 |  |
| ٪ انخفاض حجم تجارة التهريب والمزورة بنسبة 30٪ في المنطقة، بحلول عام 2020 |  |
| الأنشطة |  |  |
| 4.1 | مراجعة الفعالية والعمليات الشاملة للمراكز الحدودية ذات الوقفة الواحدة، القائمة عبر منطقة الكوميسا، لتحسين الرقابة الجمركية والتسهيلات. | أن تتم مراجعة 75٪ من المراكز الحدودية ذات الوقفة الواحدة، الموجود في المنطقة، بحلول عام 2018 | مغطاة أعلاه |
| 4.2 | وضع استراتيجية وخطة عمل مبسطة لتنفيذ الإدارة المنسقة الإقليمية للحدود والمراكز الحدودية ذات الوقفة الواحدة، على المستوى الثنائي مع أدوار ومسؤوليات محددة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. | أن يتم تطوير الإستراتيجية وخطة العمل الإقليميتين لتنفيذ الإدارة المنسقة الإقليمية للحدود والمراكز الحدودية ذات الوقفة الواحدة، بحلول عام 2018 | مغطاة أعلاه |
| 4.3 | دعم الدول الأعضاء في الحصول على الإدارة المنسقة للحدود، الأفضل، وعلى المراكز الحدودية ذات الوقفة الواحدة، مع التركيز على الممرات الإقليمية ذات الأولية | أن تكون لدى جميع الدول الأعضاء استراتيجية لتنفيذ الإدارة المنسقة الإقليمية للحدود والمراكز الحدودية ذات الوقفة الواحدة، جميعها ذات ترابطية بين الوكالات الحدودية، بحلول عام 2019 | مغطاة أعلاه |
| 4.4 | تحسين التعاون بين الجمارك والهيئات التنظيمية الأخرى لضمان تطبيق نظام الكوميسا للنافذة الموحدة، والإدارة المنسقة للحدود، والمراكز الحدودية ذات الوقفة الواحدة، ومفهوم الترابطية الجمركية، وتطوير المرافق الجمركية المشتركة. | أن يتم تقديم الدعم لإنشاء 8 ممارسات في الإدارة المنسقة للحدود، والمراكز الحدودية ذات الوقفة الواحدة، في المنطقة، بحلول عام 2020 | مغطاة أعلاه |
| أن يكون نظام النافذة الموحدة الوطنية يعمل في جميع الدول الأعضاء، بحلول عام 2020 | مغطاة أعلاه |
| أن يكون تم تم إنشاء الإطار القانوني الإقليمي لنظام النافذة الموحدة وتشغيله، بحلول عام 2020 | مغطاة أعلاه |
| 4.5 | دعم الدول الأعضاء لتطوير وتنفيذ إطار عمل وإرشادات مشتركة لإدارة المخاطر والتدقيق ما بعد التخليص الجمركي، بما في ذلك المعايير المشتركة ومجالات التحكم ذات الأولوية المدعومة بتطبيق تقنيات المعلومات الجديدة بما يتماشى مع لوائح إدارة الجمارك | وضع إطار أو دليل إقليمي مشترك لـ نظام إدارة المخاطر والتدقيق ما بعد التخليص الجمركي، بحلول عام 2018 | يوجد تقدم محدود في إدارة المخاطر والتدقيق ما بعد التخليص الجمركي على المستوى الإقليمي |
| أن تنفذ الدول الأعضاء الإطار الإقليمي لإدارة المخاطر والتدقيق ما بعد التخليص الجمركي، بحلول عام 2020 |  |
| 4.6 | تصميم وتنفيذ سياسة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالكوميسا على حدود المنطقة الجمركية، بهدف تعزيز الابتكار والتصنيع والتجارة المشروعة في المنطقة. | أن تنفذ جميع الدول الأعضاء السياسة الإقليمية بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على الحدود، بحلول عام 2019 | * إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على الحدود
* تعمل الكوميسا على تطوير سياسة وإرشادات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالكوميسا، لتفعيل سياسة الكوميسا الإقليمية لحقوق الملكية الفكرية.
* آخر التطورات الملحوظة في هذا المجال هو أن الاتحاد الأوروبي قدم أيضًا أموالًا لمشروع آخر حول حقوق الملكية الفكرية في إفريقيا على المستوى القاري المعروف باسم AfriPI، وبدأت الجهود بالفعل لمزامنة تشغيل صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر وAfriPl.
 |
| 4.7 | تعزيز التعاون في مكافحة التجارة غير المشروعة والتزوير لتحسين القدرة التنافسية للتجارة المشروعة والمنتجات المصنعة في منطقة الكوميسا |  أن تكون الدول الأعضاء سنت أطرا قانونية بشأن التجارة غير المشروعة والتزوير |
| 4.8 | يهدف تطوير وتنفيذ استراتيجية الجمارك الخضراء الإقليمية إلى زيادة قدرة الجمارك على المساهمة بفعالية، في الأهداف الوطنية، بشأن القضايا البيئية المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك التجارة الدولية في السلع الحساسة بيئيًا، مثل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والمواد الكيميائية السامة، والنفايات الخطرة، والأنواع المهددة بالانقراض. | تطوير وتنفيذ إستراتيجية الجمارك الخضراء الإقليمية، بحلول عام 2019 | لم يتم القيام بأي أنشطة |
| 4.9 | تطوير وتشغيل أنظمة قواعد بيانات الإنفاذ والامتثال الإقليمية، لتبادل المعلومات الاستخبارية، والمعلومات مثل حقوق الملكية الفكرية، والتهريب، والاحتيال التجاري، والسلع المحظورة والمقيدة المستوردة والمصدرة من الدول الأعضاء على أساس لوائح إدارة الجمارك.  | تطوير أنظمة قواعد البيانات الإقليمية لتبادل المعلومات والاستخبارات وتشغيلها بحلول عام 2019. | لم يتم القيام بأي أنشطة |
| 4.10 | تعزيز التعاون وتبادل المعرفة مع وبين سلطات الإنفاذ | أن يتم نشر الدراسات والتقارير وتبادلها بين الدول الأعضاء، كل عام | لم يتم القيام بأي أنشطة |
|  | مجال التركيز الاستراتيجي الخامس: تعزيز بناء القدرات البشرية والمؤسسية |
|  | المخرج: أن يكون تم تطوير وتنفيذ برنامج إقليمي مشترك لبناء القدرات والتدريب لتعزيز التعاون الجمركي وتيسير التجارة عبر المنطقة. | تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لإدارات جمارك الكوميسا |  |
| الأنشطة |  |  |
| 5.1 | تطوير وتنفيذ برنامج إقليمي مشترك لبناء القدرات والتدريب في مجالات إدارة الجمارك لضمان أن برامج التدريب التي تستخدم مناهج مختلفة تستجيب للاحتياجات الوطنية والإقليمية، سواء من حيث الملاءمة والجودة أو استخدام آليات مراقبة وتقييم قوية في الأمانة العامة والدول الأعضاء. | أن يكون تم تطوير استراتيجية إقليمية لبناء القدرات والتدريب في مجالات إدارة الجمارك، بحلول عام 2018 | * ورش العمل للتدريب لبناء القدرات والتوعية
* اضطلعت أمانة الكوميسا بعدد من أنشطة بناء القدرات في 2018/2019 للعديد من الدول الأعضاء، بشأن اتفاقية التجارة الحرة للكوميسا وقواعد المنشأ، وأدوات تيسير التجارة والعبور، واتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية، وبرنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، والحواجز غير التعريفية على الإنترنت وتقارير الرسائل الإلكترونية النصية القصيرة، وآلية المراقبة وإزالة الحواجز، وغيرها من المسائل ذات الصلة،في إطار برامج مختلفة مثل صندوق آلية دعم التكامل الإقليمي، واتفاقية تيسير التجارة في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، ومبادرة التجارة عبر الحدود على نطاق صغير في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، وبرنامج تيسير تجارة البحيرات العظمى.
* خلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت الأمانة برامج تدريبية لبناء القدرات مدفوعة بالطلب، لأصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء.
* شملت موضوعات التدريب أعلاه آليات إلغاء الحواجز غير التعريفية، واتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية،، وأدوات الكوميسا للجمارك وتسهيل التجارة، والضمان الإقليمي للعبور الجمركي، البطاقة الصفراء، وقواعد المنشأ ونظام شهادة المنشأ الإلكترونية، والإدارة المنسقة للحدود، والمحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة. والنافذة الواحدة الموحدة، وأتمتة الجمارك، وبرنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، ونظام التجارة المبسطة.
* يشمل دعم السكرتارية المساعدة في مواءمة وتنفيذ قوانينها وإجراءاتها الوطنية،بما يتماشى مع معاهدة الكوميسا والقوانين والبروتوكولات وقرارات المجلس.
* عقدت مجموعة العمل الفنية المعنية ببناء القدرات الجمركية التي أنشأها المجلس في الاجتماع الحادي والأربعين في نوفمبر 2020 اجتماعها الافتتاحي، وحددت التدخلات ذات الأولية في مجال بناء القدرات الجمركية
 |
| 5.2 | تعزيز مبادرات بناء القدرات في مجال الجمارك وتسهيل التجارة التي تستهدف صانعي السياسات، والمؤسسات التنظيمية، والمشغلين، والمصنعين، والمستوردين والمصدرين، ووكلاء التخليص ووكلاء الشحن، والناقلين، والأوساط الأكاديمية في جميع المجالات ذات الأولوية في المنطقة والدول الأعضاء الفردية (أي على أساس ثنائي نهج المسار العام والمفصل). | زيادة عدد برامج بناء القدرات المنفذة في جميع أنحاء المنطقة وعلى مستوى الدول الأعضاء الفردية، بحلول عام 2020. | لم يتم القيام بأي أنشطة |
| 5.3 | إجراء تدريب كتدريب للمدربين لخبراء الجمارك من الدول الأعضاء، وتطوير قاعدة بيانات لخبراء التدريب الإقليميين، لتوفير التدريب في المجالات الجمركية المعنية | عدد برامج تدريب المدربين، المنفذة في المنطقة، بحلول عام 2020 | التجمع الإقليمي لخبراء الجمارك المعتمدينتتشاور الأمانة مع المنظمات الشريكة مثل منظمة الجمارك العالمية التي تعتزم إنشاء مجموعة إقليمية من الخبراء والمدربين المعتمدين في المجالات ذات الصلة بالجمارك، ولدعم الدول الأعضاء في تطوير مقترحات مشاريع، لتعبئة الموارد لمعالجة تنفيذ التزامات الفئة ج بموجب اتفاقية تسهيل التجارة. |
| ٪ من زيادة عدد الخبراء المتخصصين في قاعدة البيانات |
| 5.4 | إعداد وتنفيذ أدلة تدريبية موحدة في مجالات مختارة من قوانين وإجراءات الجمارك وهي: التكامل الإقليمي، العبور، قواعد المنشأ، تصنيف التعريفة، والتقييم، التدقيق ما بعد التخليص الجمركي، إدارة المخاطر، المشغلون الاقتصاديون المعتمدون، الإدارة المنسقة للحدود، المراكز الحدودية ذات الوقفة الواحدة، دراسة مدة الإفراج الجمركي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أتمتة الجمار، القيادة الجمركية، الإدارة. | 8 أنواع من كتيبات التدريب في مجالات مختارة من قوانين وإجراءات الجمارك تم تطويرها وتنفيذها بحلول 2018-2020 | 1. وفقًا لخطة العمل، تم تطوير كتيبات التدريب التالية على القوانين والإجراءات الجمركية:
* قواعد المنشأ
* تصنيف التعرفة
* التقييم،
* الأحكام المسبقة (المنشأ والتعرفة والتثمين)
* التدقيق ما بعد التخليص
* إدارة المخاطر
1. بالإضافة إلى ذلك، في خطة عمل برنامج تيسير التجارة 2020/21، تم إعطاء الأولوية لتطوير كتيبات التدريب وبرنامج التعليم الإلكتروني في المجالات ذات الأولوية: المشغلون الاقتصاديون المعتمدون، الإدارة المنسقة للحدود، المراكز الحدودية ذات الوقفة الواحدة، النافذة الواحدة المحدة، نظام مراقبة ممرات التجارة والنقل، دراسة مدة الإفراج الجمركي، مركز الدعم الإقليمي لأتمتة الجمارك، البوابة الإقليمية لمعلومات التجارة.
 |
| 5.5 | تعزيز التعاون والشراكات الإستراتيجية مع مراكز الفكر الرائدة في مجال السياسات، ومع المؤسسات البحثية والجامعات ومؤسسات التعليم العالي، في أنشطة بناء القدرات والتوعية | زيادة عدد الدورات التدريبية وورش العمل التوعوية التي يتم تيسيرها من خلال الشراكات | لم يتم القيام بأي أنشطة |
| 5.6 | تعزيز برامج التبادل بشأن القدرات المعرفية والمهارات بين الدول الأعضاء في الكوميسا | عدد برامج التبادل بحلول عام 2020 | * برامج تبادل المعرفة والمهارات
* يسرت الأمانة تبادل برامج القدرات المعرفية والمهارات مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والثلاثية. على سبيل المثال، زار مندوبو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في عام 2019 الأمانة العامة والمحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة في شيروندي، لتبادل الخبرات بشأن المراكز الحدودية ذات الوقفة الواحدة.
* خلال فترة خطة العمل، عينت الأمانة عددًا من الخبراء وأجريت دراسات مختلفة بناءً على أفضل الممارسات والمعايير الدولية، في مسائل الجمارك وتيسير التجارة. ت
* شمل بعض الأدوات التي تم تطويرها على سبيل المثال لا الحصر: مراجعة أنظمة شهادة المنشأ الإلكترونية، ومراجعة بروتوكول قواعد المنشأ، وتطوير إرشادات الكوميسا بشأن حركة النقل والبضائع خلال حقبة جائحة كوفيد-19 وتطوير مواد التدريب.
 |
| 5.7 | إضفاء الطابع المؤسسي على دراسة مدة الإفراج الجمركي من خلال إنشاء وحدات أو إدارات داخل خدمات الجمارك وبناء قدرات الموظفين بحيث يتم إجراء دراسة مدة الإفراج الجمركي بشكل دوري كل 3 سنوات على الأقل، ويتم نشر النتائج على موقع الويب على المستوى الوطني والإقليمي | أن يتم بناء القدرات وتم إضفاء الطابع المؤسسي على دراسة مدة الإفراج الجمركي في جميع الدول الأعضاء، بحلول عام 2018. | * صممت الأمانة أيضًا مشروعًا لتطوير وتنفيذ نظام مراقبة ممرات التجارة والنقل، بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على دراسة مدة الإفراج الجمركي، من خلال إنشاء وحدات أو إدارات متخصصة داخل خدمات الجمارك، وبناء قدرات الموظفين بحيث يتم تنفيذ دراسات مدة الإفراج الجمركي المستدامة بشكل دوري، ونشر النتائج على مواقع الويب، على المستويين الوطني والإقليمي.
 |
| أن تكون الدول الأعضاء أجرت دراسة مدة الإفراج الجمركي الخاصة بها، ونشر النتائج كل 3 سنوات، اعتبارًا من عام 2020. (هذا تكرار لأن التدخل تم تناوله بالفعل أعلاه) |
| 5.8 | إجراء دراسة لأفضل الممارسات والمعايير في المسائل الجمركية، لتعزيز تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء | أن تتم دراسة أفضل 10 تجارب في المسائل الجمركية، وتبادلها بين الدول الأعضاء، بحلول عام 2020. | * يقوم برنامج تيسير التجارة بإشراك مستشار لإجراء دراسة حول أفضل الممارسات بشأن تنفيذ تدابير منظمة التجارة العالمية ونشر النتائج في عام 2022
 |
| 5.9 | مساعدة الدول الأعضاء على مواءمة وتنفيذ قوانينها وإجراءاتها الوطنية، بما يتماشى مع معاهدة الكوميسا والقوانين والبروتوكولات وقرارات المجلس والخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل (2016-2020). | عدد الدول الأعضاء التي تمت مساعدتها لمواءمة قوانينها وإجراءاتها الوطنية، بما يتماشى مع قوانين وإجراءات الكوميسا. | لم يتم القيام بأي أنشطة |
| 5.10 | تعزيز منصة التعلم الإلكتروني للكوميسا لتوفير تدريب موحد ومعياري حول الموضوعات المتعلقة بالجمارك، للمسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص في المنطقة بجميع اللغات الرسمية (أي الإنجليزية والفرنسية والعربية) في الكوميسا. | أن يشارك مسؤولون حكوميون وقطاعات خاصة من جميع الدول الأعضاء في برنامج التعلم الإلكتروني | * تطوير المواد التدريبية ومنصة التعلم الإلكتروني
* كجزء من الجهود المبذولة لتطوير وتنفيذ استراتيجية وبرنامج مشترك لبناء القدرات والتدريب على المستوى الإقليمي، طورت الأمانة العامة العديد من المواد التدريبية التي تم اعتمادها، أو هي قيد المناقشة، من قبل الدول الأعضاء.
* كما بدأت الأمانة في تطوير منصة التعلم الإلكتروني للكوميسا، وبدأت في تطويرها لتوفير تدريب موحد ومعياري حول الموضوعات المتعلقة بالجمارك للمسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص في المنطقة بجميع اللغات الرسمية للكوميسا (أي الإنجليزية والفرنسية والعربية).
* سيدعم برنامج تيسير التجارة الإلكتروني تطوير التعلم الإلكتروني في ثلاث موضوعات تعليمية ذات أولية، بما في ذلك قواعد الكوميسا بشأن المنشأ
 |
| 5.11 | تشجيع إنشاء وتشغيل مدرسة الكوميسا للتكامل الإقليمي التي تقدم دورات داخلية وعبر الإنترنت وتنفيذية، بما في ذلك الدورات المتعلقة بالجمارك. | النسبة المئوية للدول الأعضاء التي حصلت على الشهادة ذات الصلة | لم يتم القيام بأي أنشطة |
|  | مجال التركيز الاستراتيجي السادس: تقوية الشراكات الاستراتيجية |
|  | المُخرج:تحسين القدرات الفنية الداخلية، نقل المهارات، الوصول إلى الموارد، خفض تكاليف المعاملات والتمويل، زيادة استخدام المعايير والممارسات الموحدة، الملكية الجماعية للقرارات، الالتزامات، الحد من التداخل في استخدام الموارد المتاحة | أن تتم زيادة الشراكات الإستراتيجية بين الدول الأعضاء، ومع الشركاء المبتدئين، وقطاعات الأعمال التجارية، والجامعات والمعاهد. |  |
| الأنشطة |  |  |
| 6.1 | تعزيز التعاون الجمركي الإقليمي، وجدول أعمال تيسير التجارة، من خلال التعاون بين مؤسسات الكوميسا والأمانة والدول الأعضاء والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين | النسبة المئوية للزيادة في تنفيذ قرارات المجلس، بشأن مسائل الجمارك وتسهيل التجارة | طوال الفترة قيد الاستعراض، أشركت الأمانة مختلف أصحاب المصلحة والشركاء الاستراتيجيين، لتعزيز التعاون الجمركي الإقليمي، وجدول أعمال تيسير التجارة. فيما يلي أهم الإنجازات:* التعاون مع الدول الأعضاء (الجمارك ووزارات التنسيق) بشأن تنفيذ برامج تسهيل الجمارك والتجارة.
* الدعم المستمر للدول الأعضاء، في إطار آلية دعم التكامل الإقليمي، لتدجين جمارك الكوميسا وأدوات تيسير التجارة.
* تم توقيع اتفاقية المنحة في 2018 مع الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ برنامج الكوميسا لتيسير التجارة ومبادرة التجارة عبر الحدود على نطاق صغير، في منطقة الكوميسا الممولة في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر.
* تم توقيع اتفاقية التفويض المشترك في 2018 مع الأونكتاد، لتنفيذ مشاريع مركز الدعم الإقليمي لأتمتة الجمارك، وبوابة معلومات التجارة الإقليمية
* التعاون المستمر بين الكوميسا ومنظمة الجمارك العالمية، بشأن برامج بناء القدرات الجمركية للدول الأعضاء.
* بدء برنامج المنح الدراسية لدرجة الماجستير في مجال التكامل الإقليمي، للمتقدمين من الدول الأعضاء، بالتعاون مع جامعة كينياتا وجامعة موريشيوس.
* استمرار التعاون والمشاركة مع اللجنة الثلاثية ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ التعاون الجمركي والترابط وأدوات تيسير التجارة.
 |
| 6.2 | تعزيز الشراكة وتوفير منصة موحدة للتنسيق الفعال لاحتياجات وأولويات جميع أصحاب المصلحة في بناء القدرات في المنطقة  | * تقييم احتياجات وأولويات جميع أصحاب المصلحة وتوحيدها، بحلول عام 2018
* يتم تعبئة الموارد المطلوبة بالتعاون مع شركاء التنمية بحلول 2018-2020
 |
|
| 6.3 | التعاون في المسوحات وتقييم الاحتياجات وتقييم الأثر في مجالات برنامجية مختارة | عدد المسوحات الأساسية وتقييم الأثر، بحلول عام 2020 |
| 6.4 | التعاون فيما يتعلق بالوصول إلى نظم المعلومات (قواعد البيانات) وتطويرها لتنفيذ برامج التكامل الإقليمي، إما من خلال تمويل المانحين، أو من خلال التعاون الدولي | عدد مذكرات التفاهم الموقعة المسجلة مع شركاء التنمية، للوصول إلى أنظمة المعلومات (قواعد البيانات)، وتطويرها بحلول، عام 2020 |
| 6.5 | تنظيم ورش عمل وطنية وإقليمية حول برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين مع قطاع الأعمال التجارية، لتعزيز الشراكة بين الجمارك والأعمال التجارية، لا سيما في السمات التقنية لبرنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، ومناقشة استعدادهم لتنفيذ البرنامج بشكل صحيح؛ تطوير معايير الاختيار المشتركة والفوائد؛ ووضع اتفاقية الاعتراف المتبادل المشترك لبرنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين | عدد ورش العمل الإقليمية حول برنامج برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين التي سيتم عقدها بحلول عام 2018 |
| وضع الإطار الإقليمي لاتفاقية الاعتراف المتبادل لبرنامج AEO بحلول عام 2019 |
| 6.6 | تعزيز الشراكة مع الجامعات والمعاهد البحثية، لترقية قدرات المعرفة والتعليم في مجال إدارة الجمارك في المنطقة، بما يتماشى مع شراكة منظمة الجمارك العالمية في برنامج البحث والتطوير الأكاديمي للجمارك 2020. | إبرام اتفاقية شراكة حول التعليم والتدريب الجمركي مع عشر جامعات ومعاهد بحثية بحلول عام 2020 |
| النسبة المئوية للدول الأعضاء التي حصلت على الشهادة ذات الصلة |
| 6.7 | تشجيع استخدام قياس الأداء والإدارة القائمة على النتائج لتحسين تنفيذ البرامج ومزايا الشراكة في بناء القدرات. | أن يتم تنفيذ إدارة الأداء على أساس النتائج |
| 6.8 | تطوير قاعدة بيانات للهيئات المسؤولة والأشخاص المحوريين في الإدارات الجمركية في الدول الأعضاء، وتحسين الاتصالات الوثيقة مع الدول الأعضاء من خلال نقاط الاتصال الوطنية، لتسهيل وتحقيق البرامج الإقليمية | أن يتم تم تطوير قاعدة بيانات الهيئات المسؤولة والأشخاص المحوريين في الإدارات الجمركية للدول الأعضاء ومشاركتها بين الدول الأعضاء |
| تحسين مستوى تنفيذ البرامج الإقليمية. |

# الملحق الأول: وضع الدول الأعضاء في منطقة الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة في الكوميسا ومواءمتها مع لوائح الكوميسا لإدارة الجمارك، وجدول تسميات التعريفة الجمركية، والتعرفة الجمركية الخارجية

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| Member States | الدول الأعضاء | الانضمام لاتفاقية التجارة الحرة الكوميسا(اعتبارًا من 2020) | ٪ الاتساق مع لوائح إدارة الجمارك (اعتبارًا من 2017) | ٪ الاتساق مع جدول تسميات التعريفة الجمركية (اعتبارًا من 2017) | ٪ الاتساق مع التعرفة الجمركية الخارجية (اعتبارًا من 2017) |
| Burundi | بوروندي | نعم | 100% | 74% | 74% |
| Comoros | جزر القمر | نعم | 100% | 52.5% | 2.7% |
| DR Congo | جمهورية الكونغو الديمقراطية | لا | 98% | 61.8% | 9.6% |
| Djibouti | جيبوتي |  نعم | 91% | 95.2% | 0.0% |
| Egypt | مصر | نعم | 99% | 86.1% | 16.1% |
| Eswatini | إيسواتيني | *لا )تحت التقييد(* | 99% | 56.6% | 24.7% |
| Eritrea | إريتريا | لا | 96% | 63.5% | 26.2% |
| Ethiopia | أثيوبيا | لا | 100% | 74.7% | 9.8% |
| Kenya | كينيا | نعم | 100% | 74% | 74% |
| Libya | ليبيا | نعم |  |  |  |
| Madagascar | مدغشقر | نعم | 98% | 59.3% | 10.2% |
| Malawi | ملاوي | نعم | 100% | 62.8% | 68.7% |
| Mauritius | موريشيوس | نعم | 95% | 64.5% | 27.9% |
| Rwanda | رواندا | نعم | 100% | 74% | 74% |
| Tunisia | تونس | نعم | لا توجد معلومات | لا توجد معلومات | لا توجد معلومات |
| Seychelles | سيشيل | نعم | 100% | 55.9% | 29.0% |
| Somalia | الصومال | لا | لا توجد معلومات | لا توجد معلومات | لا توجد معلومات |
| Sudan | السودان | نعم | 95% | 77.0% | 18.0% |
| Uganda | أوغندا | نعم | 100% | 74% | 74% |
| Zambia | زامبيا | نعم | 100% | 66.6% | 66.4% |
| Zimbabwe | زيمبابوي | نعم | 99% | 70.7% | 7.1% |
| TOTAL/Average | المتوسط الكلي |  16 | 98.3% | 69.1% | 34.0% |
| *Source: COMESA* | المصدر: الكوميسا |  |  |  |  |

# الملحق الثاني: مشروع برنامج عمل الجمارك وتيسير التجارة 2021-2023

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| البند | التوصيف | مؤشرات الأداء | التعليقات |
|  | الهدف العام: تحسين التعاون الجمركي وتسهيل التجارة في جميع أنحاء المنطقة، مما يمكن أن يساعد الدول الأعضاء على تعزيز التجارة البينية، وجذب الاستثمارات إلى المنطقة، وتسريع النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة، والمضي قدمًا بشكل تدريجي نحو سوق مشتركة متكاملة والاتحاد الجمركي. |  |  |
| مجال التركيز الاستراتيجي الأول: تبسيط ومواءمة التشريعات والإجراءات الجمركية |
|  | إخراج التشريعات والإجراءات الجمركية المبسطة والمنسقة المطبقة في جميع الدول الأعضاء، بما يتماشى مع معاهدة الكوميسا والمعايير الدولية وأفضل الممارسات. | تحقيق 85٪ من تطبيق التشريعات الجمركية المبسطة والمنسقة في جميع الدول الأعضاء بحلول عام 2020 |  |
| الأنشطة |  |  |
| 1.1 | تسهيل اعتماد وتنفيذ المبادرات الإقليمية، لتحديث وإصلاح الجمارك، وإجراءات تيسير التجارة، مثل: العبور، والبطاقات الصفراء، والرسوم المنسقة لمستخدمي الطرق والضمان الإقليمي للعبور الجمركي، والأحكام المسبقة (معلومات التعرفة الـمُلزِمة ومعلومات المنشأ الـمُلزِمة)، وإدارة اتفاقية التجارة الحرة الرقمية، وشهادة المنشأ الإلكترونية، والنافذة الواحدة الموحدة، والإدارة المنسقة للحدود والمحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة. | أن تكون هنالك 8 أنواع من الإجراءات الجمركية الموحدة بشأن شروط تطبيق تبسيط التشريعات الجمركية قد تم تطويرها واعتمادها بحلول عام 2020 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 1.2 | إعداد توجيهات التنفيذ الإقليمية والمبادئ التوجيهية للمجالات الرئيسة من لوائح إدارة الجمارك، مثل تنسيقات الإعلان الجمركي القياسي، والتثمين، ومعلومات التعرفة الـمُلزِمة، ومعلومات المنشأ الـمُلزِمة، والنافذة الواحدة الموحدة، ونظام المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، والاعتراف المتبادل، وإجراءات وكلاء التخليص الجمركيـ بناءً على لوائح إدارة الجمارك والمعاهدة. | أن يتم وضع 10 توجيهات ومبادئ توجيهية للتنفيذ للمجالات الرئيسة من لوائح إدارة الجمارك، بحلول عام 2023 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 1.3 | تسهيل تشغيل الاتحاد الجمركي للكوميسا من خلال دعم الدول الأعضاء لمواءمة قوانينها وإجراءاتها وتنفيذها مع اتفاقيات لوائح إدارة الجمارك، والتعرفة الجمركية الخارجية، وجدول تسميات التعريفة الجمركية،واتفاقية كيوتو المعدلة، وغيرها من العهود والاتفاقيات الدولية، حتى يتمكنوا من تسريع عملية انضمامهم وتنفيذ التزاماتهم. | أن تكون السياسات والبرامج الخاصة بالتجارة الإقليمية يتم تدجينها بنسبة 15 دولة عضو على الأقل | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| أن تتم مساعدة جميع الدول الأعضاء في مواءمة قوانينها وإجراءاتها مع المعايير الإقليمية للكوميسا، بحلول عام 2023 |
| أن يتم تدجين 100٪ من لوائح إدارة الجمارك بواسطة الدول الأعضاء بحلول عام 2023 |
| أن يتماشى دفتر تعريفة الدول الأعضاء مع 90٪ من جدول تسميات التعريفة الجمركية، بحلول عام 2023 |
| أن يتماشى دفتر تعريفة الدول الأعضاء مع 80٪ من التعرفة الجمركية الخارجية، بحلول عام 2023 |
| 1.4 | دعم الدول الأعضاء في التنفيذ الكامل لاتفاقية التجارة الحرة للكوميسا، والبروتوكول الخاص بقواعد المنشأ، بما في ذلك التطبيق الإلكتروني، وإصدار شهادة المنشأ، والتبادل الإلكتروني بين الدول الأعضاء لشهادة المنشأ الإلكترونية | أن تكون جميع الدول الأعضاء نفذت بروتوكول قواعد المنشأ، بما في ذلك نظام شهادة المنشأ الإلكترونية، بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| عدد الدول الأعضاء التي نفذت شهادة المنشأ الإلكترونية  |
| 1.5 | تطوير وتنفيذ إستراتيجية شاملة لنظام إدارة مخاطر الكوميسا، للسماح لإدارات الجمارك بتنفيذ إجراءات منسقة. | أن يكون تم تطوير إستراتيجية الكوميسا لإدارة المخاطر بحلول عام 2023 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 1.6 | وضع إطار قانوني منسق للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين من الكوميسا، وتنفيذ البرامج والإجراءات التي تعزز الاعتراف المتبادل بالتجار المعتمدين بين الدول الأعضاء، بما يتماشى مع لوائح إدارة الجمارك وأفضل الممارسات الدولية | أن يكون تم تطوير الإطار القانوني الخاص بالكوميسا للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين وإجراءات التنفيذ والتصديق عليها من قبل الدول الأعضاء، بحلول عام 2023 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمرمن بين الأنشطة الأخرى التي سيتم التركيز عليها خلال 2021-2023 برنامج عمل الجمارك وتيسير التجارة في إطار نظام المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، يمكن أن تشمل:إعداد خطة التنفيذ التجريبية الإقليمية لنظام المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، ومعايير الاختيار لبرنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين التجريبي؛تدشين نظام المشغلين الاقتصاديين المعتمدين الإقليمي؛إشراك الشركات التي تم تأسيسها في منطقة الكوميسا للحصول على اعتمادها في مقامية المشغلين الاقتصاديين المعتمدين الإقليميين؛- دعم الدول الأعضاء في تنفيذ برنامج لنظام المشغلين الاقتصاديين المعتمدين. |
| وضع برنامج وإجراءات المشغلين الاقتصاديين المعتمدين في جميع الدول الأعضاء بما يتماشى مع الإطار الإقليمي، بحلول عام 2023 |
| أن يتم تخفيض تكلفة الامتثال للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين |
| 1.7 | وضع إطار إقليمي بشأن إنشاء الإدارة المنسقة للحدود والمحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة بما في ذلك طرائق تقاسم المرافق المشتركة من خلال إنشاء ضوابط مشتركة على الحدود الرئيسية ومواءمة أيام وساعات العمل | وضع الإطار الإقليمي الإدارة المنسقة للحدود والمحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة بحلول عام 2021 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
|  | عدد المراكز الحدودية التي تدعمها البنية التحتية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات |
| 1.8 | وضع دليل التقييم الذاتي للكوميسا وإجراء دراسة لرصد وتقييم الإنفاذ الموحد لأدوات وأدوات الاتحاد الجمركي للكوميسا من قبل الدول الأعضاء | تطوير وتنفيذ دليل الكوميسا للتقييم الذاتي لأدوات وأدوات الاتحاد الجمركي بحلول عام 2021 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| أن يتم إجراء المسح الإقليمي كل عامين اعتبارًا من عام 2022 |
| عدد الدول الأعضاء التي لديها قوانين وإجراءات وطنية منفذة تتماشى مع القوانين والإجراءات الإقليمية بحلول عام 2023 |
| 1.9 | وضع وتنفيذ استراتيجية وأنشطة النافذة الموحدة الإقليمية التي تهدف إلى دعم إنشاء منصات النافذة الواحدة الوطنية والإقليمية في البلدان التي لا توجد فيها هذه المنصات أو تحسين عملياتها حيثما وجدت. | تطوير وتنفيذ استراتيجية النافذة الواحدة الإقليمية بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| عدد الدول الأعضاء التي تنفذ أنظمة النافذة الواحدة الإلكترونية |
| 1.10 | تنظيم اجتماعات وورش عمل وحوارات على المستوى الوطني والإقليمي لتعزيز ومراجعة تنفيذ أحكام أدوات وأدوات الاتحاد الجمركي وكذلك قرارات مجلس الوزراء. | عقد اجتماعات وورش عمل وحوارات وطنية وإقليمية بحلول 2021-2023 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| مجال التركيز على الإستراتيجية الثاني: تعزيز أنظمة الجمارك المؤتمتة ورقمية |
|  | المخرج: ضمان الإجراءات الجمركية المؤتمتة والرقمية على الحدود وعلى طول سلاسل توريد التجارة الدولية بناءً على المعايير الدولية وأفضل الممارسات. | أن يتم تنسيق 80٪ من نظام أتمتة الجمارك المطبق في المنطقة، بحلول عام 2020 |  |
| الأنشطة |  |  |
| 2.1 | تقييم المواقف الحالية للأتمتة، ووضع سياسة واستراتيجية إقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الخطة الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الكوميسا لأتمتة الجمارك)، للسماح بالتبادل المنسق للمعلومات والاستخبارات الجمركية، وتطوير أنظمة أتمتة جمركية إقليمية منسقة، بما يتماشى مع إرشادات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنظمة الجمارك العالمية، وبيانات منظمة الجمارك العالمية نموذج وأفضل الممارسات الأخرى. | تم تطوير وتنفيذ سياسة تكنولوجيا المعلومات الإقليمية (الخطط الرئيسية لأتمتة الجمارك الإقليمية) بحلول عام 2022 | تم تحديثه وترحيله من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| تطوير قاعدة بيانات المعلومات الجمركية والاستخبارات الإقليمية بحلول عام 2023 |
| عدد الدول الأعضاء المرتبطة بمركز الدعم الإقليمي لأتمتة الجمارك في الكوميسا  |
| النسبة المئوية للزيادة في عدد الإجراءات الجمركية المنفذة في أنظمة الأتمتة المنسقة |
| 2.2 | تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك النشر والمعلومات المتاحة عبر الإنترنت (موقع إدارة الجمارك) للتأكد من أن اللوائح تسمح بنقل البيانات إلكترونيًا | أن تكون تمت مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء مواقع إلكترونية للجمارك والاستفادة من المعلومات التجارية والجمركية عبر الإنترنت، بحلول عام 2022 |  |
| 2.3 | دعم الدول الأعضاء لتطوير وتنفيذ الأنظمة المؤتمتة لتطبيق نظام المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، واتخاذ القرار وتوفير التفويض للمشغلين الاقتصاديين إلكترونيًا بهدف إنشاء نظام المشغلين الاقتصاديين المعتمدين يكون منسقا في المنطقة. | أن تنفذ الدول الأعضاء إجراءات المشغلين الاقتصاديين المعتمدين المؤتمتة بحلول عام 2023 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 2.4 | تطوير وتشغيل نظام منطقة التجارة الحرة الرقمي الإقليمي، الذي يشمل اتفاقيات التجارة الحرة، ومعايير المنشأ وإجراءات التطبيق، وإدارة الإصدار، والتحقق من شهادة المنشأ، في جميع الدول الأعضاء. | أن يتم تصميم نظام منطقة التجارة الحرة الرقمي الإقليمي، ونظام شهادة المنشأ الإلكترونية وأن يكونا جاهزين للاستخدام، بحلول عام 2021 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| أن تكون جميع الدول الأعضاء تستخدم نظام منطقة التجارة الحرة الرقمي الإقليمي ونظام شهادة المنشأ الإلكترونية، بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 2.5 | دعم الدول الأعضاء في تطوير خطة تنفيذ الجمارك الرقمية والنافذة الواحدة الموحدة، بهدف تنسيق بيانات التجارة الوطنية، وتفعيل استراتيجية النافذة الواحدة الإقليمية، استنادًا إلى مجموعات البيانات الموحدة دوليًا، وأفضل الممارسات. | أن يتم تطوير الخطة الإستراتيجية لإنشاء نظام النافذة الواحدة الإقليمي | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| أن يكون لجميع الدول الأعضاء نظام وطني للنافذة الموحدة، بما يتماشى مع النظام الإقليمي للنافذة الموحدة، بحلول عام 2022 |
| 2.6 | إنشاء مجموعة عمل فنية إقليمية حول أتمتة الجمارك والنافذة الواحدة، تحت إشراف اللجنة الفرعية لرؤساء للجمارك بالكوميسا، والتي ستعمل كمجموعة استشارية إقليمية من خبراء الجمارك وخبراء تكنولوجيا المعلومات، للتعامل مع مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإقليمية وأتمتة الجمارك، لتقييم واقتراح التوصيات المحتملة لعناية اللجنة الفرعية لرؤساء للجمارك بالكوميسا | أن يكون تم إنشاء مجموعة العمل الفنية الإقليمية، بشأن أتمتة الجمارك والنافذة الواحدة، بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 2.7 | حشد الموارد، لتقديم المساعدة في بناء القدرات في أتمتة الجمارك والتوصيل البيني، للدول الأعضاء | القدرة المدمجة في الدول الأعضاء | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| مجال التركيز الاستراتيجي الثالث: تحسين التعاون الجمركي والتيسير التجاري |  |
|  | المخرج: زيادة الحجم وتقليل التكلفة والوقت للتجارة البينية في الكوميسا وللتجارة الدولية، من خلال تحسين التعاون الجمركي، وتيسير التجارة في المنطقة. | ٪ زيادة حجم التجارة البينية للكوميسا |  |
| ٪ انخفاض تكلفة أو وقت التجارة بين دول الكوميسا |  |
| النسبة المئوية لأدوات تيسير التجارة المنفذة في الدول الأعضاء |  |
| الأنشطة |  |  |
| 3.1 | اعتماد نهج الكوميسا الإقليمي بشأن استراتيجية تيسير التجارة، لمساعدة الدول الأعضاء في إجراء التقييم الذاتي، وتنفيذ التزاماتها، بموجب اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، سعياً وراء تعزيز التكامل الإقليمي. | أن يتم تنفيذ التطبيق الموحد لاتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، في الدول الأعضاء بحلول عام 2023 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| إقليمي للجان تيسير التجارة الوطنية بالكوميسا |
| تكوين الجنسين في اللجان الوطنية لتيسير التجارة بالكوميسا |  |
| 3.2 | وضع برنامج لنشر وتحديث المعلومات التنظيمية المتعلقة باستيراد وتصدير السلع والإجراءات على مواقع الويب الخاصة بها،لجميع الدول الأعضاء، لتلبية متطلبات اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية  | أن تتم مساعدة الدول الأعضاء على نشر وتحديث معلوماتها المتعلقة بقواعد وأنظمة استيراد وتصدير البضائع على مواقع الويب الخاصة بها، بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| عدد الدول الأعضاء المتصلة ببوابة معلومات التجارة الخاصة بالكوميسا |
| 3.3 | تعزيز اتفاقيات العبور الثنائية بين الدول الأعضاء والتي يمكن أن تؤدي إلى تنفيذ اتفاقية وأنظمة عبور إقليمية منسقة. | أن يتم تنفيذ اتفاقية وأنظمة العبور الإقليمية المنسقة في الدول الأعضاء، بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| أن تكون الدول الأعضاء تطبق نظام المراقبة بالتتبع الإلكتروني للشحنات |
| 3.4 | إجراء ونشر دراسات الإفراج الزمني للتخليص الجمركي في الدول الأعضاء، بما في ذلك دراسات الإفراج للدول الأعضاء التي لم يتم تغطيتها في 2016/2017 | أن تكون أجريت دراسات دراسة مدة الإفراج الجمركي في 9 دول أعضاء بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 3.5 | إعداد وتنفيذ خطط العمل لتحسين تيسير التجارة بناءً على نتائج وتوصيات الكوميسا بشأن دراسة مدة الإفراج الجمركي التي أجريت في الدول الأعضاء | إعداد خطة عمل التحسين وتنفيذها في جميع الدول الأعضاء، بحلول عام 2022 |
| 3.6 | تطوير وتنفيذ برنامج تقوم بموجبه الدول الأعضاء بإجراء دراسة مدة الإفراج الجمركي بشكل دوري كل 3 سنوات على الأقل، وتبادل النتائج التي توصلوا إليها في اجتماعات لجنة التجارة والجمارك. | أن تكون جميع الدول الأعضاء قامت بإجراء ومشاركة دراسة مدة الإفراج الجمركي الخاصة بها كل عام في اجتماعات لجنة التجارة والجمارك التي تبدأ بحلول عام 2022 |
| مجال التركيز الإستراتيجي الرابع: تحسين الضوابط الجمركية والامتثال |
|  | المخرج: تحسين إنفاذ القوانين والإجراءات الجمركية من خلال الضوابط الجمركية المشتركة وتدابير الامتثال المطبقة في جميع الدول الأعضاء | ٪ زيادة تحصيل الإيرادات بنسبة 20٪ في المنطقة بحلول عام 2023 |  |
| ٪ انخفاض حجم تجارة التهريب والتجارة في البضائع المزورة بنسبة 30٪ في المنطقة، بحلول عام 2023 |  |
| الأنشطة |  |  |
| 4.1 | مراجعة الفعالية والعمليات الشاملة للمحطات الحدودية ذات الوقفة الواحدة، والقائمة عبر منطقة الكوميسا، لتحسين الرقابة الجمركية والتسهيلات. | أن تتم مراجعة 75٪ من المحطات الحدودية ذات الوقفة الواحدة الموجودة في المنطقة، بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 4.2 | وضع استراتيجية وخطة عمل مبسطة لتنفيذ الإدارة المنسقة للحدود الإقليمية، والمحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة، على المستوى الثنائي، مع إعطاء أدوار ومسؤوليات محددة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. | أن يكون تم تطوير الإستراتيجية وخطة العمل الإقليميتين لتنفيذ الإدارة المنسقة للحدود والمحطات الحدودية ذات الوقفة الواحدة، بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 4.3 | دعم الدول الأعضاء في الحصول على إدارة منسقة للحدود أفضل، ومحطات حدودية ذات الوقفة الواحدة، مع التركيز على الممرات الإقليمية ذات الأولية | أن تنفذ جميع الدول الأعضاء، التي لديها استراتيجية للتنفيذ، الإدارة المنسقة للحدود، والنافذة الواحدة، وربط الوكالات الحدودية، بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 4.4 | تحسين التعاون بين الجمارك والهيئات التنظيمية الأخرى لضمان تطبيق أدوات الكوميسا، مثل النافذة الموحدة، والإدارة المنسقة للحدود، والمحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة، ومفهوم الترابطية الجمركية وتطوير مرافق جمركية مشتركة. | أن يتم تقديم الدعم لإنشاء 8 ممارسات في مجالي الإدارة المنسقة للحدود والمحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة، في المنطقة، بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| أن يكون نظام النافذة الواحدة الموحدة الوطنية تعمل في جميع الدول الأعضاء، بحلول عام 2023 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| أن يتم تم إنشاء الإطار القانوني الإقليمي للنافذة الواحدة الموحدة، وتشغيله، بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 4.5 | دعم الدول الأعضاء لتطوير وتنفيذ إطار عمل وإرشادات مشتركة لـ نظام إدارة المخاطر ولتدقيق ما بعد التخليص الجمركي، بما في ذلك المعايير المشتركة ومجالات التحكم ذات الأولوية المدعومة بتطبيق تقنيات المعلومات الجديدة، بما يتماشى مع لوائح إدارة الجمارك  | أن يتم وضع إطار أو دليل إقليمي مشترك لـ نظام إدارة المخاطر والتدقيق ما بعد التخليص الجمركي، بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| أن تكون الدول الأعضاء نفذت الإطار الإقليمي لنظام نظام إدارة المخاطر والتدقيق ما بعد التخليص الجمركي، بحلول عام 2023 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 4.6 | تطوير وتشغيل أنظمة قواعد بيانات الإنفاذ، والامتثال، الإقليمية، لتبادل المعلومات الاستخبارية، والمعلومات مثل حقوق الملكية الفكرية، والتهريب، والاحتيال التجاري، والسلع المحظورة والمقيدة المستوردة والمصدرة، من الدول الأعضاء، على أساس لوائح إدارة الجمارك | أن يكون تم تطوير أنظمة قواعد البيانات الإقليمية، لتبادل المعلومات والاستخبارات وتشغيلها بحلول عام 2022. | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| عدد الدول الأعضاء في الكوميسا التي أصدرت وتطبق تشريعات لمكافحة التقليد لمكافحة الاتجار في السلع المقلدة |
| 4.7 | تعزيز التعاون وتبادل المعرفة مع سلطات الإنفاذ وبينها | أن يتم نشر الدراسات والتقارير وتبادلها بين الدول الأعضاء كل عام | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| مجال التركيز الاستراتيجي الخامس: تعزيز بناء القدرات البشرية والمؤسسية |
|  | المخرجتطوير وتنفيذ إقليمي مشترك لبناء القدرات والتدريب والأنشطة لتعزيز التعاون الجمركي وتيسير التجارة عبر المنطقة. | أن يكون يجري تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لإدارات جمارك الكوميسا |  |
| الأنشطة |  |  |
| 5.1 | تطوير وتنفيذ إستراتيجية وبرنامج تدريب لبناء القدرات الإقليمية المشتركة في مجالات إدارة الجمارك لضمان أن برامج التدريب التي تستخدم مناهج مختلفة تستجيب للاحتياجات الوطنية والإقليمية، سواء من حيث الملاءمة والجودة أو استخدام آليات مراقبة وتقييم قوية في الأمانة العامة والدول الأعضاء. | تطوير استراتيجية وبرنامج بناء القدرات والتدريب الإقليمي في مجالات إدارة الجمارك بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 5.2 | تعزيز مبادرات بناء القدرات في مجال الجمارك وتسهيل التجارة التي تستهدف صانعي السياسات والمؤسسات التنظيمية والمشغلين والمصنعين والمستوردين والمصدرين ووكلاء التخليص ووكلاء الشحن والناقلين والأوساط الأكاديمية في جميع المجالات ذات الأولوية في المنطقة والدول الأعضاء الفردية (أي على أساس نهج ثنائي للمسار العام والمفصل خصيصا للتدابير قيد النظر). | زيادة عدد برامج بناء القدرات المنفذة في جميع أنحاء المنطقة وعلى مستوى الدول الأعضاء الفردية بحلول عام 2023. | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| برامج التدريب ذات الأولوية لبناء القدرات في مجال الجمارك والمسائل المتعلقة بالتجارة والتي تيسرها الكوميسا |
| أن يتم الاضطلاع بمبادرات بين القطاعين العام والخاص بشأن الجمارك الإقليمية ومسائل تيسير التجارة |
| عدد النساء والرجال المدربين على التجارة والجمارك |
| 5.3 | إجراء تدريب كتدريب للمدربين لخبراء الجمارك من الدول الأعضاء وتطوير قاعدة بيانات لخبراء التدريب الإقليميين لتوفير التدريب في المجالات الجمركية المعنية | عدد برامج تدريب المدربين المنفذة في المنطقة بحلول عام 2022 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| ٪ من زيادة عدد الخبراء المتخصصين في قاعدة البيانات |  |
| 5.4 | إعداد وتنفيذ أدلة تدريبية موحدة في مجالات مختارة من قوانين وإجراءات الجمارك منها مثالا: التكامل الإقليمي، والعبور، وقواعد المنشأ، وتصنيف التعريفة، والتقييم، والتدقيق ما بعد التخليص الجمركي، وإدارة المخاطر، والمشغلون الاقتصاديون المعتمدون، والإدارة المنسقة للحدود، والمحطة الحدودية ذات الوقفة الواحدة، ودراسة مدة الإفراج الجمركي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأتمتة الجمارك، والقيادة الجمركية ، والإدارة. | تطوير وتنفيذ 4 أنواع من كتيبات التدريب في مجالات مختارة من قوانين وإجراءات الجمارك بحلول 2021-2023 |  مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 5.5 | تعزيز التعاون والشراكات الإستراتيجية مع مراكز الفكر الرائدة في مجال السياسات والمؤسسات البحثية والجامعات ومؤسسات التعليم العالي في أنشطة بناء القدرات والتوعية | زيادة عدد الدورات التدريبية وورش العمل التوعوية التي يتم تيسيرها من خلال الشراكات | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 5.6 | تعزيز برامج التبادل بشأن القدرات المعرفية والمهارات بين الدول الأعضاء في الكوميسا | عدد برامج التبادل بحلول عام 2023 | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 5.7 | إضفاء الطابع المؤسسي على دراسة مدة الإفراج الجمركي، من خلال إنشاء وحدات أو إدارات داخل خدمات الجمارك، وبناء قدرات الموظفين، بحيث يتم إجراء دراسة مدة الإفراج الجمركي بشكل دوري كل 3 سنوات على الأقل، ويتم نشر النتائج على موقع الويب على المستوى الوطني والإقليمي | أن يكون تم بناء القدرات وتم إضفاء الطابع المؤسسي على دراسة مدة الإفراج الجمركي في جميع الدول الأعضاء، بحلول عام 2022. | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| أن تكون الدول الأعضاء أجرت دراسات مدة الإفراج الجمركي الخاصة بها، ونشرت النتائج كل 3 سنوات، اعتبارًا من عام 2022. (هذا تكرار لأن التدخل تم تناوله بالفعل أعلاه) |
| 5.8 | إجراء دراسة لأفضل الممارسات والمعايير في المسائل الجمركية لتعزيز تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء | أن تتم دراسة أفضل عشرة من الخبرات في المسائل الجمركية وتبادلها بين الدول الأعضاء، بحلول عام 2023. | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 5.9 | مساعدة الدول الأعضاء على مواءمة وتنفيذ قوانينها وإجراءاتها الوطنية، بما يتماشى مع معاهدة الكوميسا والقوانين والبروتوكولات وقرارات المجلس والخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل (2016-2020) | عدد الدول الأعضاء الذين تمت مساعدتهم لمواءمة قوانينهم وإجراءاتهم الوطنية بما يتماشى مع قوانين وإجراءات الكوميسا. | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 5.10 | تعزيز منصة التعلم الإلكتروني للكوميسا لتوفير تدريب معياري وموحد حول الموضوعات المتعلقة بالجمارك، للمسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص في المنطقة، بجميع اللغات الرسمية (أي الإنجليزية والفرنسية والعربية) في الكوميسا. | أن يكون شارك مسؤولون حكوميون وقطاعات خاصة من جميع الدول الأعضاء في برنامج التعلم الإلكتروني | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 5.11 | تشجيع إنشاء وتشغيل مدرسة الكوميسا للتكامل الإقليمي التي تقدم دورات داخلية وعبر الإنترنت وتنفيذية بما في ذلك الدورات المتعلقة بالجمارك. | النسبة المئوية الدول الأعضاء التي حصلت على الشهادة ذات الصلة | مرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| مجال التركيز الاستراتيجي السادس: تقوية الشراكات الاستراتيجية |
|  | المخرج:تحسين القدرات التقنية الداخلية ونقل المهارات، والوصول إلى الموارد، وانخفاض تكاليف المعاملات والتمويل، وزيادة استخدام المعايير والممارسات الموحدة، والملكية الجماعية للقرارات والالتزامات، والحد من التداخل في استخدام الموارد المتاحة | يتم زيادة الشراكات الإستراتيجية بين الدول الأعضاء ومع الشركاء المبتدئين، وقطاعات الأعمال والجامعات والمعاهد. |  |
| الأنشطة |  |  |
| 6.1 | تعزيز التعاون الجمركي الإقليمي وجدول أعمال تيسير التجارة من خلال التعاون بين مؤسسات الكوميسا والأمانة والدول الأعضاء والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين | النسبة المئوية للزيادة في تنفيذ قرارات المجلس بشأن مسائل الجمارك وتسهيل التجارة | تم ترحيله من 2018-2020 وأنشطة مستمرةتعليقاتمرحل من 2018-2020 ونشاط مستمرمرحل من 2018-2020 ونشاط مستمرمرحل من 2018-2020 ونشاط مستمر |
| 6.2 | تعزيز الشراكة وتوفير منصة موحدة للتنسيق الفعال لاحتياجات وأولويات جميع أصحاب المصلحة في بناء القدرات في المنطقة | تقييم احتياجات وأولويات جميع أصحاب المصلحة وتوحيدها بحلول عام 2022 |
| يتم تعبئة الموارد المطلوبة بالتعاون مع شركاء التنمية بحلول 2021-2023 |
| 6.3 | التعاون في المسوحات وتقييم الاحتياجات وتقييم الأثر في مجالات برنامجية مختارة | عدد المسوحات الأساسية وتقييم الأثر بحلول عام 2022 |
| 6.4 | التعاون فيما يتعلق بالوصول إلى نظم المعلومات (قواعد البيانات) وتطويرها لتنفيذ برامج التكامل الإقليمي إما من خلال تمويل المانحين أو من خلال التعاون الدولي | عدد مذكرات التفاهم المسجلة الموقعة مع شركاء التنمية للوصول إلى أنظمة المعلومات (قواعد البيانات) وتطويرها بحلول عام 2022 |
| 6.5 | تنظيم ورش عمل وطنية وإقليمية حول برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين مع قطاع الأعمال التجارية، لـ: تعزيز الشراكة بين الجمارك والأعمال التجارية، لا سيما في السمات التقنية لبرنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين ومناقشة استعدادهم لتنفيذ البرنامج بشكل صحيح؛ تطوير معايير الاختيار المشتركة والفوائد؛ وضع اتفاقية الاعتراف المتبادل المشترك لبرنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين.تنظيم ورش عمل وطنية وإقليمية لمسؤولي الجمارك لتعزيز التفاهم ومتطلبات تنفيذ برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، من قبل الدول الأعضاء | عدد ورش العمل الوطنية والإقليمية حول برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين لمسؤولي الجمارك وأصحاب المصلحة التجاريين التي تم إجراؤها، بحلول عام 2023 |
| أن يكون تم وضع الإطار الإقليمي لاتفاقية الاعتراف المتبادل لبرنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، بحلول عام 2022 |
| 6.6 | تعزيز الشراكة مع الجامعات والمعاهد البحثية لترقية قدرات المعرفة والتعليم في مجال إدارة الجمارك في المنطقة بما يتماشى مع شراكة منظمة الجمارك العالمية في برنامج البحث والتطوير الأكاديمي للجمارك 2020  | أن يتم إبرام اتفاقية شراكة حول التعليم والتدريب الجمركي مع عشر جامعات ومعاهد بحثية بحلول عام 2022 |
| النسبة المئوية للدول الأعضاء الذين حصلوا على الشهادة ذات الصلة |
| 6.7 | تشجيع استخدام قياس الأداء والإدارة القائمة على النتائج لتحسين تنفيذ البرامج ومزايا الشراكة في بناء القدرات. | أن يتم تنفيذ إدارة الأداء على أساس النتائج |
| 6.8 | تطوير قاعدة بيانات للهيئات المسؤولة والأشخاص المحوريين في الإدارات الجمركية لمرض الدول الأعضاء وتحسين الاتصالات الوثيقة مع الدول الأعضاء من خلال نقاط الاتصال الوطنية لتسهيل وتحقيق البرامج الإقليمية | أن يتم تطوير قاعدة بيانات الهيئات المسؤولة والأشخاص المحوريين في الإدارات الجمركية للدول الأعضاء ومشاركتها بين الدول الأعضاء، بحلول العام 2021. |
| أن يكون تحقق تحسين مستوى تنفيذ البرامج الإقليمية. |  |